

جامعة ابن خلدون - تيارت-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

إستجابة حجم الصادرات خارج المحروقات لتغيرات سعر الصرف في جزائر دراسة قياسية 2000-2020

تحت إشراف الأستاذ:

د. بلخير فريد

من إعداد الطالبتين:

● فطناسي فضيلة.

● لبتز عائشة.

لجنة المناقشة:

الصفة	الدرجة العلمية	إسم ولقب الأستاذ
رئيسا	أستاذة محاضرة - أ-	أ. معسكري سمرة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضرا - أ-	أ. بلخير فريد
مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	أ. شداد محمد
مناقشا	أستاذ مساعد - أ-	أ. بلعيد شكيب

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/07

السنة الجامعية: 2021-2022

كلمة شكر

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا لِمَنَّا جَنَّاتِ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلَّ رَبِّ ارْحَمْنَا كَمَا رَّبَّنَا يُدْعِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: 24]

أمي الغالية أطل الله عمرها

الحمد لله سبحانه و تعالى على نعمته وفضله و دوام الصحة
و العافية و الصلاة و السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
شكرا لأستاذنا الفاضل و المشرف "الدكتور بلخير فريد"
لإخلاصه لنا في النصيحة و المشورة و مسانדתه لنا في إنجاز
هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة الأفاضل و إلى كل من
أعاننا من بعيد أو قريب في المساهمة في إثراء هذه
المذكرة.

و أيضا نتوجه بخالص شكرنا لزميلة العمل ميمونة، و أختاي
الغالية فاطمة الزهراء، و زينونة و شيما.

كما لا ننسى أن نشكر كل من كان له الفضل في غرس
حب العلم و التعب من أجل تبليغ رسالة فاضلة كرسالة العلم.

إهداء

أحمد الله رب العالمين و أشكر فضله وما وصلت إليه و أدعوه أن
يوفقني لما هو خير لي و الأمة الإسلامية

إلى من دفعني إلى طريق النجاح والذي علمني أن أرتقي سلم الحياة
بحكمة و صبر أطال الله عمره.

*** إلى أبي ***

وإلى الشمعة المضيئة في حياتي رمز الحنان و العطاء للسيدة العظيمة
التي تحملت و ساعدتني بكل حب و حنان أطال الله عمرها...

إلى أديبي و علمي إلى طريقي و جنتي

*** أمي الغالية ***

إلى سندي و ملاذي بعد الله، و من علموني علم الحياة و أظهروا لي ما هو
أجمل من الحياة إخوتي.

إلى من كانوا ملاذي، و تذوقت معهم أجمل اللحظات، و إلى من
سأقتقدم و أتمنى أن يفتقدوني، و من أحببتهم بالله

"أصدقائي"

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	المحتويات
	قائمة الجدوال البيانية
	قائمة الاشكال البيانية
	قائمة المصادر والملاحق
أ-ط	مقدمة
	الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف
11	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
12	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
14	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف
16	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
21	المبحث الثاني: التأصيل النظري لسعر الصرف
21	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية
24	المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود
26	المطلب الثالث: نظرية ميزان المدفوعات
28	المبحث الثالث: مدخل إلى سوق الصرف
28	المطلب الأول: تعريف سوق الصرف
29	المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف
30	المطلب الثالث: كيفية تحديد أسعار الصرف
33	المطلب الرابع: محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: علاقة سعر الصرف مع الصادرات

37	تمهيد
38	المبحث الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي
38	المطلب الأول: مفهوم وأشكال الصادرات وأهميتها في الاقتصاد
42	المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي
47	المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تعترض صادرات الدول النامية
49	المبحث الثاني: مدخل حول التنافسية التصديرية
49	المطلب الأول: آليات ومؤشرات التنافسية التصديرية
55	المطلب الثاني: الجودة الشاملة كمؤشر جديد للتنافسية التصديرية
65	المطلب الثالث: تجارب دولية حول تنمية التنافسية التصديرية
76	المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري
76	المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات
77	المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات
78	المطلب الثالث: أثر سياسة تخفيض العملة وفق منهج المرونات على الصادرات شرط مرشال
84	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أثر سعر الصرف على حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر
86	تمهيد
87	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
87	المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر
91	المطلب الثاني: سياسة البنك الجزائري للحد من تقلبات أسعار صرف العملات على سعر الدينار
94	المطلب الثالث: تغيرات سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو

98	المبحث الثاني: واقع وتطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2020)
98	المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر
105	المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات
108	المطلب الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات
111	المبحث الثالث: دراسة قياسية لدرجة استجابة الصادرات خارج قطاع المحروقات لسعر الصرف في الجزائر
115	المطلب الأول: توصيف النموذج
121	المطلب الثاني: الدراسة القياسية
121	المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا
124	خلاصة الفصل
127	خاتمة
131	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
95	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي خلال (2000-2020)	(03-01)
99	تطور الميزان التجاري (2000-2020)	(03-02)
101	التركيب السلعي للواردات الجزائرية (2010-2020)	(03-03)
103	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2000-2020)	(03-04)
106	تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات (2000-2020)	(03-05)
109	مؤشرات الصادرات خارج المحروقات (2000-2016)	(03-06)
112	الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مقابل سعر صرف الدولار والأورو	(03-07)
114	الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج	(03-08)
116	اختيار جذور الوحدة حسب اختيار الحدود	(03-09)
119	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق اختيار الحدود	(03-10)
120	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	(03-11)
121	تقدير المعلمات في المدى الطويل	(03-12)
122	التقييم الإحصائي	(03-13)
123	التقييم القياسي (تقييم الجودة والنموذج)	(03-14)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
50	آليات التنافسية التصديرية	(02-01)
58	عملية التحسين المستمر	(02-02)
60	علاقة التكامل بين نظام الإيزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة	(02-03)
65	أهمية الجودة الشاملة في تطبيق الاستراتيجيات التنافسية	(02-04)
97	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل الأورو والدولار الأمريكي (2000-2016)	(03-01)
16	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2000- 2020)	(03-02)
105	مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2000- 2020)	(03-03)
117	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار ARDL لنموذج AKAIKE	(03-04)

مقدمة

يعتبر التبادل الدولي أحد الظواهر الاقتصادية العالمية التي تحدد ملامح العلاقات الدولية والآثار العامة على برامج التنمية الاقتصادية، والنمو الاقتصادي، وينشأ عن هذا التبادل عملات تجارية بين الدول، مما يتطلب في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الدول نظراً لعدم وجود عملة دولية موحدة لسعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وهذا راجع لتأثيراته الهامة على الاقتصاد الوطني، فهو يؤثر على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية وعلى حجم التجارة الخارجية، وله دور بارز في قدرة الاقتصاد التنافسي وجاءت فكرة عملات الصرف من عدم وجود عملة عالمية موحدة تعتمدها جميع الدول، وخاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة، وبالتالي كان لابد من التأسيس لوجود عملات مختلفة يتم تحديد نسبتها وفقاً لسعر الصرف.

لقد أثارت قضية اختيار سعر الصرف الملائم لاقتصاد ما جدلاً واسعاً بين المنظرين الاقتصاديين من جهة وصانعي السياسات الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى دفع معظم دول العالم إلى تبني نظام التعويم.

وفي الفترة الأخيرة اشتد النقاش حول سعر الصرف الحقيقي ودرجة اعتماده كمحدد للنمو الاقتصادي، فاستقراره يؤدي إلى ثبات ودوام النمو الاقتصادي ككل نظراً لتعلقه بحركة رؤوس الأموال مع العالم الخارجي والمزايا النسبية في التجارة الدولية، كما ينظر إليه على أنه مقياس لدرجة تنافسية البلد.

ومن معضلات سعر الصرف في الدول النامية اقتصادياً أنها حين تتطلع إلى تحقيق نمو اقتصادي متطور هذا يستدعي قدرات تنافسية، فهناك مجموعة من الدول استهدفت نموها بتخفيض قيمة العملة

نسبيا من بينها الصين لإكساب قطاعات السلع والخدمات ميزة تنافسية، إلا أن اتباع هذه السياسة لفترة طويلة ينجم عنها مخاطر كبيرة لاقتراانه بمتغيرات أخرى (التضخم...)، والتي باتت مشكلات مؤرقة للعديد من الدول، والجزائر كسائر الدول النامية تتطلع للنهوض باقتصادها والرفع من معدل نموها الاقتصادي، وقد قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق تبني، وقد قامت هذه الأخيرة بتبني استراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة التوازن للميزان التجاري للدولة.

لقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري العديد من التغيرات في قيمته نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات، وفي ظل هذه المستجدات العالمية يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتكز بصفة كبيرة على مداخيله من عائدات الصادرات للمحروقات، وهذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات اقتصادية عالمية من بينها أسعار صرف الأورو والدولار الأمريكي، خاصة الدولار الأمريكي الذي يتم على أساسه تسعير المادة الأولية للبترو، وتؤثر هذه الأخيرة أيضا على رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، مما يترتب عنه اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة.

من خلال هذه الدراسة يتم تحليل وقياس العلاقة بين كل من تغير أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

1-الإشكالية الرئيسية:

ما أثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار الأمريكي على الصادرات خارج

المحروقات خلال الفترة 2000-2020؟

2-التساؤلات الفرعية:

1-ما مدى مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات على الصادرات الكلية؟

2-ما مدى فاعلية نظرية المرونات على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات؟

3-ما هي العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الأورو مع تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في

المدى الطويل؟

4-ما هي العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي مع تطور الصادرات الجزائرية خارج

المحروقات في المدى الطويل؟

3-الفرضيات:

أ-تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات هامشية بالنسبة للصادرات الكلية؟

ب-نظرية المرونات المطبقة لها فاعلية طفيفة في التأثير على ارتفاع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.

ج-هناك علاقة عكسية بين سعر الدينار مقابل الأورو والصادرات الجزائرية.

د-هناك علاقة عكسية بين سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي والصادرات الجزائرية.

4-أهداف الدراسة:

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تكمن الأهمية العلمية والعملية للبحث فيما يلي:

- دور السياسات الحكومية في تحديد سعر الصرف بغرض تحقيق صادرات أكثر خارج المحروقات من أجل الحصول على مصادر جديدة للخزينة العمومية وفتح منافذ جديدة للحصول على العملة الصعبة وتوفير مناصب شغل.

- رصد واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000 إلى 2020، حيث تميزت هذه الفترة بأزمتين في أسعار النفط الأولى في 2009، حيث تأثرت الأسواق المالية العالمية بالأزمة المالية الأمريكية 2008 (أزمة الرهن العقاري) والأزمة الثانية كانت في جويلية 2014 إثر بعض الأزمات السياسية في العالم مثل الأزمة السياسية في أوكرانيا، أثرت هذه الأزمات في هاتين الفترتين تأثيرا كبيرا في اختيار العملة الوطنية، وبالتالي التأثير على الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية والخاصة.

5- أهمية الدراسة:

تهدف من خلال هذه الدراسة وبناءا على حل إشكالية الدراسة إلى ما يلي:

- التطرق إلى مختلف أنظمة سعر الصرف من دولة إلى أخرى حسب أهدافه وظروفه ودور الحكومات المختلفة في تحديد سعر الصرف كل حسب معدلات النمو الاقتصادي لها.

- الدراسة عن العلاقة بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي والتطرق إلى أهم المشاكل التي تعترض صادرات الدول النامية.

- تغيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي والأورو وعلاقتهم بالدينار الجزائري، وتأثير هذه الأخيرة على تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

6-أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل باحث أسباب ودوافع تجعله يتطرق ويتمسك بموضوع بحثه، فهناك أسباب موضوعية وأسباب ذاتية ويمكن سرد أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

-الأهمية والتأثير الكبير لسعر الصرف في الاقتصاد الوطني، فهو المتغير الرئيسي في اقتصاد أي دولة خاصة في ظل نظام الصرف المعموم.

-تقلبات أسعار الصرف وعلاقتها بالميزان التجاري الذي يعتبر مرآة العاكسة للاقتصاد الوطني.

-إمكانية تطبيق نماذج قياسية على هذا النوع من الدراسات.

-يعتبر هذه الدراسة من المواضيع التي تتسم بالتجدد خاصة في ظل الأحداث التي يشهدها الاقتصاد ككل.

-الرغبة الشخصية في الخوض في هذا الموضوع المتعلق بسعر الصرف والصادرات خارج المحروقات خاصة لأنها ضمن تخصصنا، وكذلك كيفية الوصول للتوازن في سعر الصرف والتجارة الخارجية.

7-منهجية الدراسة:

من اجل الامام بمختلف جوانب الموضوع ومن دراسته جيدا وجب الاعتماد على المنهج الصحيح، حيث يستند بدرجة اولى على الوصف والتحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة النظرية والتطبيقية ووضع حدود للاشكالية , بهدف الاقتراب من الموضوعية والوصول الى النتائج منطقية يمكن الاعتماد عليها في بحوث اخرى. بناء عليه تركز الدراسة على جانبين :

1. الجانب النظري : تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات النظرية التي تهدف الى الاطاحة على

الفوض المطروحة بجوانب معرفية ذات صلة بالعلاقة بين سعر الصرف و الصادرات .

2. الجانب التطبيقي : يتناول اختبار تقلبات اسعار الصرف الاورو والدولار الامريكى مقابل الدينار

الجزائري خلال الفترة 2000-2020.

8-حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

أ-الإطار المكاني: سيتم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

ب-الإطار الزمني: تم تحديد فترة الدراسة خلال الفترة (2000-2020) نظرا للتغيرات العديدة

والأزمات العالمية التي أثرت على سعر الصرف والصادرات وعلى التجارة الخارجية ككل.

9-صعوبات الدراسة: لعل أهم الصعوبات التي اعترضتنا في هذه الدراسة هي:

-قلة الكتب المتعلقة بسعر الصرف في الجزائر، حيث تكاد تكون محدودة من حيث العدد.

-التضارب في المعطيات والإحصائيات التي تخص الاقتصاد الجزائري وصعوبة جمع الإحصائيات، إلا ما

وجد في موقع الإنترنت.

-شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به.

10-الدراسات السابقة:

1-دراسة الباحث وصاف سعيدي (2003-2004)، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية": هدفت هذه الدراسة إلى تناول حوافز التصدير ومدى فعاليتها في تشجيع التنمية غير التقليدية، ودعت إلى استحداث نظام متكامل لحوافز التصدير يتفاعل مع الاستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات، تناولت الدراسة الإشكالية التالية: هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر-تونس-مصر والسعودية من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

-ضآلة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج الوطني الإجمالي في معظم الدول محل الدراسة ما عدا تونس نظرا لأدائها الاقتصادي الجيد.

-هناك تأثير لسياسة تخفيض العملة في الدول التي تتوفر على مرونة الجهاز الإنتاجي (تونس-مصر) وعدم تأثيرها فيما يخص (الجزائر-السعودية) بسبب ضعف المنتجات الوطنية.

2-دراسة الباحثة بن عيني رحيمة (2013-2014)، "سياسة سعر الصرف وتحديد-دراسة قياسية للدينار الجزائري": هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تحديد سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري في ظل سياسة الصرف المتبعة، وتحديد آثار ذلك على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات سنوية خلال الفترة 1990-2010 بإنشاء نموذج قياسي يضم مختلف المتغيرات الاقتصادية المفسرة له، وتوصلت في دراستها على أن سياسة الصرف في الجزائر عرفت مرحلة انتقالية من سياسة التثبيت إلى سياسة التعويم، وظهور الأثر الإيجابي لتطبيق سياسة تخفيض العملة وقيمة الدينار الجزائري محددة أساسا على منظومة

الريع البترولي وقمع العمل المنتج والابتكار هذا ما أثبتته الدراسة القياسية، واستنتجت الدراسة انحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما زاد هذا الانحراف انخفض النمو.

3-دراسة الباحثة العمري سيليا (1980-2018)، "أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1980-2018": هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الوسائل والآليات للحد من آثار تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري والتضخم، حيث طرحت الباحثة الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على التضخم والميزان التجاري في الجزائر؟

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

-علاقة سعر الصرف مع الميزان التجاري علاقة عكسية ضعيفة، حيث انخفضت أسعار الصرف ب 21,0% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة.

-الارتفاع المتزايد في الأسعار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

11- تقسيمات الدراسة: سعيًا لإنجاز هذه الدراسة قسمنا البحث إلى قسمين، قسم نظري احتوى على فصل أول وثاني، وقسم تطبيقي تضمن الفصل الثالث وفق التقسيم التالي:

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف.

الفصل الثاني: تأثير سعر الصرف على الصادرات.

الفصل الثالث: أثر سعر الصرف على حجم الصادرات في الجزائر خارج المحروقات.

الفصل الأول

عموميات حول سعر الصرف

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف ذو أهمية بالغة في تعديل وتسوية ميزان المدفوعات و أهميته تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية باعتباره حلقة ربط بين اقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني من أجل ذلك اهتمت به جميع الدول المتقدمة وأولته العناية الخاصة، وجاءت في شأنه مفاهيم عديدة وصيغ متنوعة تتماشى مع أهدافها المتوخاة منه، وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.

المبحث الثالث: مدخل الى سوق الصرف.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها وتستعملها كمقياس للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها وهي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أو بيع سلعة بما في ذلك العملات الأجنبية الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

يشمل سعر الصرف عدة مفاهيم التي لا يمكن حصرها في مفهوم واحد شامل لذا تعددت مفاهيمه ورغم اختلافها إلا أنها تصب في نفس الهدف وهو تبسيط هذا المفهوم الاقتصادي.

"يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها، ويعرف كذلك بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم"¹.

وعرف الاقتصادي جيمس إنجرام سعر الصرف بأنه: "بمناة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية".

إذن هو ثمن كباقي الأثمان يتحدد بشكل أساسي حسب تفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه وعوامل عديدة أخرى².

¹ لخلول موسى بوخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، 2010م، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010، ص120.

² سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 15.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

كما يمكن أن يعرف سعر الصرف بأنه:

"يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين وحدة من عملة إحدى الدول ووحدة واحدة من عملة دولة أو دول أخرى، أي أنه المعدل الذي على أساسه تحدث مبادلة عملة إحدى الدول ببقية عملات دول العالم، وبعبارة أخرى هو عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من العملة الأجنبية"¹.

"يقصد بالصرف عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، ويترتب على عملية التحويل هذه جملة من الصعوبات الناجمة على الخصوص من:

-عدم وجود عملة مشتركة يتخذها المتعاملون أساسا للحساب.

-عدم وجود عملة مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالالتزامات².

وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة التعابير والوسائل ومختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسبة مبادلة عملات الدول المختلفة.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة معينة اللازم دفعها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويتم تسعير العملات بطريقتان هما التسعير المباشر والتسعير غير مباشر:

التسعير المباشر: عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وهي قليلة الاستعمال في الوقت الراهن مثال: بريطانيا.

التسعير غير مباشر: عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وغالبية الدول تستعمل التسعير غير مباشر محل الجزائر.

¹حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرف، القاهرة، مصر، 1998، ص 38.

²السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدبير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص 3.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف اشكالا تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول اضافة الى اخذه بعين الاعتبار الى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والاعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الاشكال التالية لسعر الصرف من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

1- سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة بلد ما والتي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده وفقا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويكون هناك تعادل بين عنصري العرض والطلب في الأسواق الأجنبية وهذا يؤدي إلى وضع أسعار صرف إسمية يتم على أساسها تبادل العملات، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:

(1-1) **سعر الصرف الرسمي:** السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية.

(2-1) **سعر الصرف الموازي:** السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط وهو ما يعرف بسعر الصرف الاسمي الثنائي، "سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية¹.

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وقد يكون في حالة تحسن أو حالة تدهور، فالتحسن يكون بارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، أما حالة التدهور فتكون بانخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، فالتحسن هو انخفاض لسعر الصرف والتدهور هو ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

¹ عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، ط3، الكويت، 2003، ص 02.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي

وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو يقيس القدرة على المنافسة، أي هو سعر الصرف الذي يأخذ الأسعار في بلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (P^*) وكان (E) هو سعر الصرف الإسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$\epsilon = EP^*/P$$

حيث يعكس على الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ويؤدي أي انخفاض في ϵ إلى تحسن حقيقي أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، أما التخفيض الحقيقي يوافق الارتفاع في ϵ ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

الفرع الثالث: سعر الصرف الفعلي

يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي يدل على مدى تحسن عمله بلد ما بالنسبة إلى مجموعة من العملات الأخرى.

مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية.

1-1 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر صرف إسمي وهو عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، يعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج.

معادلة سعر الصرف الفعلي: باستعمال المعادلة الخطية اللوغاريتمية:

سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re)، سعر الصرف الفعلي الإسمي (ne) معدلا بالفرق المنقل للأسعار الأجنبية والمحلية أي:

$$re = ne - (f_p - dp) = ne - rp.$$

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

$$ne = \sum_{i=1}^n w(i)e(i)$$

$$f_p = \sum_{i=1}^n w(i)f_p(i)$$

حيث $w(i)$: أثقال التجارة الخارجية الثنائية.

و $e(i)$: أسعار الصرف الإسمية الثنائية.

و $f_p(i)$: مستوى سعر الدولة i التي يتاجر معها.

الفرع الرابع: سعر الصرف التوازني:

وهو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي¹.

وهو السعر السائد في بيئة اقتصادية غير مختلة أي متوازنة ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيف يتغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية، إن مفهوم سعر الصرف التوازني محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والإسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل: صدمات حدود التبادل وتدفقات رأس المال.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

نظمة سعر الصرف هي مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف، أي هو النظام النقدي الذي تعتمد الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، ويتم تحديده وفقاً لمعيارين أساسيين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها.

ومن أهم أشكال أنظمة سعر الصرف:

¹ عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

الفرع الأول: سعر الصرف الثابت (Fixe)

ساد هذا النظام من ظل قاعدة الذهب في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وذلك بربط وزن معين من الذهب، إلا أن ثبات سعر الصرف في ظل هذا النظام مرهون بشرطين¹:

- أن يكون سعر بيع وشراء الذهب متساويان في كل الدول.
- أن تكون تكلفة انتقال الذهب معدومة.
- إلا أن هذان الشرطان غالبا ما يتحققان.

ويتم في سعر الصرف الثابت تثبيت العملة إما على عملة واحدة تتميز بقوتها واستقرارها، وإما على سلة العملات، حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة، هناك إيجابيات وسلبيات لاستخدام نظام سعر الصرف الثابت، ومن أهم إيجابياته:

يضمن سعر الصرف الثابت الاستقرار في سعر الصرف ويؤدي هذا الأخير إلى تطوير الاقتصاد الدولي بشكل منظم والنمو السريع في التجارة الدولية.

في حالة عدم استقرار سعر الصرف فالمصدرين ليسوا متأكدين من السعر الذي سيحصلون عليه لتسريع السلع من جانبهم، والمستوردين غير متأكدين من السعر المدفوع مقابل إيراداتهم.

سعر الصرف الثابت يسهل حركة رأس المال، فالعملة المستقرة لا تؤدي إلى خسارة رأس المال على حساب التغيرات في سعر الصرف.

سعر الصرف الثابت يجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي جذب رأس المال الأجنبي.

يخلص سعر الصرف الثابت من المضاربة في أسواق الصرف الأجنبي عكس سعر الصرف المرن فهو غير مستقر ويشجع المضاربة في سوق الصرف الأجنبي.

¹ بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية -حالة الجزائر، جامعة أبي بكر فايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 12.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

نظام سعر الصرف الثابت يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي للمجتمع العالمي إضافة إلى ضمانه المنافسة الحرة للمنتجين والمستهلكين من مختلف البلدان ومثال العملة الموحدة للدول الأوروبية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي للبلدان الأوروبية.

2- سلبيات نظام الصرف الثابت: رغم ذلك كان لسعر الصرف الثابت عيوب كثيرة لكثير من البلدان¹:

فأسعار الصرف الثابتة للعملة الأجنبية من حيث العملات الوطنية عند مستوى أعلى من مستوى التوازن سيكون هناك فائض في ميزان المدفوعات.

السياسة النقدية تكون غير فعالة ولا يمكن استعمالها من طرف السلطة النقدية كأداة للتحكم.

تفقد السلطات النقدية أيضا التحكم في أسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني.

عدم تلائم سعر الصرف الثابت مع تدفقات رؤوس الأموال العالية والسريعة بسبب هذه العيوب والسلبيات ثم التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت رغم إيجابياته.

الفرع الثاني: سعر الصرف العائم أو المرن (Flattant ou Flexible):

جاء هذا النظام لتصحيح سلبيات النظام السابق، وفقا لهذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة تبعا لقوى العرض والطلب وهو يعني سعر الصرف المحرر كلياً، أي عدم تدخل الدولة في تحديدها وإنما يكون تلقائي داخل أسواق صرف العملات، أي أن ارتفاع الطلب على عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها وانخفاض الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها لا يخضع لسيطرة الحكومة أو البنك المركزي، وقد تبنت العديد من الدول هذا النظام بسبب تزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية وسرعة تحرك رؤوس الأموال.

¹ موقع إلكتروني، مزايا وعيوب سعر الصرف الثابت للعملة الأجنبية <https://triangleinnovatonhub.com> 23 ديسمبر 2021، 20:50.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

يطلق عليه أيضا "نظام تعويم العملات"، ورغم ذلك تتدخل الحكومات أحيانا لتوجيه سياستها النقدية وفقا لما تراه مناسباً من أجل تفادي حصول أي أزمات اقتصادية.

ولنظام سعر الصرف المرن سلبيات وإيجابيات يمكن ذكرها كالاتي:

1- من أهم إيجابياته:

أ- سهولة تطبيقه لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات، أي يتم تحديد سعر الصرف تلقائيا دون تدخل الحكومة.

ب- يسمح هذا النظام للدول بتحديد أسعار صرف عملاتها عند مستويات منخفضة تسمح لها بتحقيق ميزة نسبية.

ج- يضمن هذا النظام التبادل المرن لضمان التوازن في ميزان المدفوعات، ويكون التوازن في ميزان المدفوعات تلقائيا في حالة وجود خلل فيه.

د- يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الأجل القصير.

و- يعزز كفاءة السوق نتيجة تأثر سعر الصرف بأساسيات الاقتصاد الكلي للبلد.

هـ- التخفيف من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد مثل: التضخم، ارتفاع أسعار الواردات التي تواجهها الاقتصاديات البلدان ذات أسعار الصرف الثابتة.

2- سلبيات نظام سعر الصرف المرن:

أ- تقلبات أسعار سعر الصرف الكبيرة وتأثيرها السلبي على التجارة الدولية.

ب- تأثير التذبذب في سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وهذا يؤثر على المستثمرين وعلى ثقة المتعاملين بالعملة.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

ج- عدم استقرار قيمة احتياطات الصرف وما يترتب عنها من خسائر بالنسبة للمديونية الخارجية والتي من شأنها أن تعيق عملية التنمية¹.

د- لا يضمن هذا النظام للسلطات النقدية والمالية تلبية حاجات المستوردين من العملة الصعبة الشيء الذي قد يدفع بعض المستوردين الخواص إلى اللجوء إلى السوق الموازي من أجل تمويل مدخلاتها المستوردة، وهذا يؤدي إلى نوع من الاكتمال للعملات الأجنبية بسبب الطلب المرتفع من جهة، ومن جهة ثانية العجز في عرض العملة الأجنبية².

¹ الجيلاي عبد الرحمان علي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مرحلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى، اسطنبول، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015، ص 14.

² منصف مسار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر، التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 4، عدد 1، ص 65.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف

هناك العديد من النظريات والنماذج المختلفة التي حاولت توضيح أسباب الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ويكون ذلك بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وسعر الفائدة، لذلك سوف نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات والتفسيرات التي أتت بها.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على قيمة تكافئ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغيير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغيير في القوى الشرائية لكل من العمليتين في داخل كل دولة¹.

وبالتالي فالعلاقة بين عملة دولة ما وعملة دولة أخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الأسعار في كل من الدولتين، فهو يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية (العملة الوطنية) ومستوى الأسعار العالمية (العملة الأجنبية) كما يلي:

$$S(0) = \frac{Pn}{PE}$$

So: سعر الصرف التوازني.

pn: المستوى العام للأسعار في البلد المحلي.

pe: المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي.

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية:

¹ دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (1970-2015)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017، ص 17.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

1-الصيغة المطلقة: تطبق هذه الصيغة في مستويات أسعار محددة لسلعة من المنتجات الموجهة للاستهلاك لدولتين، وهي تدل أن وحدة نقدية لكليهما لها نفس القدرة الشرائية في الدولتين، وتعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد والتي تفترض أن السوق تامة وهناك تحرير للتجارة أي رفع القيود والحواجز الجمركية أمام حركة السلع وانتقال المعلومات فضلا عن تجانس السلع بين الدولتين.

تبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي نفس القوة الشرائية في بلد آخر.

حيث أن¹:

$$L_t: \text{سعر الصرف المحدد لعملة أجنبية مقابل عملة محلية} = \frac{p_t}{p_t} |2.1| e_t$$

p_t : مستوى الأسعار المحلية.

$$P_t^*: \text{مستوى الأسعار الأجنبية علما أن: } P_t = \sum ai \cdot pit$$

$$a_i: \text{الوزن الترجيحي بالسلع المتبادلة بين البلدين } P_t^N = \sum ai \cdot pit(i)$$

إضافة إلى وجود تكاليف النقل ذو القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية... الخ، وهذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة (1) على النحو التالي:

$$|2.1| e_t = \pi \frac{p_t}{p_t}$$

2-الصيغة النسبية:

ركزت هذه الصيغة على التغيرات في الأسعار بدلا من مستويات الأسعار المطلقة، وهذه الصيغة تربط بين تغيرات سعر الصرف والفروق في تغيرات الأسعار في مختلف الدول، يمكن اشتقاق الصيغة النسبية باستخدام الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية.

¹ المراهي البشير، تحديد محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، جامعة وهران 2، وهران، 2015-2016، ص 49.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

لا يشترط في سعر الصرف تساوي الأرقام القياسية لأسعار في أي وقت، بل تتغير نسبيا في نفس الفترة آخذة بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على منتجات الدولة المعنية، وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى تكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا، وبالتالي ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالمقابل انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف التوازني الجديد على الشكل التالي¹:

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف * سعر الصرف القديم.

علما أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي.

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: $X_{t0}/X_{t1} = Pd_{t1}/Pe_{t1}/Pd_{t0}/Pe_{t0}$

X_{t0} : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة t_0 .

X_{t1} : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة t_1 .

Pe_{t0} : الأسعار الأجنبية في الفترة t_0 .

Pe_{t1} : الأسعار الأجنبية في الفترة t_1 .

Pd_{t0} : الأسعار الأجنبية في الفترة t_0 .

Pd_{t1} : الأسعار الأجنبية في الفترة t_1 .

تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم العالية بالدول المتعاملة معها تقبل بتدهور عملتها مقابل عملات هذه الدول مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

3- أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- صعوبة تحديد الأرقام القياسية للأسعار بصفقة دقيقة.

¹ عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيم، الدار البيضاء، الجزائر، 2011، ص167، 168.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

-صعوبة اختيار فترة أساس لتحديد الأرقام القياسية.

هذه الصيغة لم تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى المحددة لسعر الصرف مثل سعر الفائدة، مستويات العمل -العجز في الحساب الجاري -الدين العام... الخ
عدم وجود الرقابة على الصرف والتعريفات الجمركية والمديونية الخارجية والتي أهملتها هذه الصيغة واعتمدت في تحليلها على تقلبات الميزان التجاري فقط.

المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود

تعتبر هذه النظرية من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي تدور حولها نقاشات إلى الآن، والتي تشير في شكل البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار تحدده التغيرات في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، وتعتبر منبعا رئيسيا لوصف السياسة الكلاسيكية المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة في ظل المذاهب أنصار المدرسة النقدية الحديثة.

تتعلق بمعادلة المشهورة للاقتصادي Fisher من فكرة أن الأفراد يحتفظون بالنقود لغرض شراء السلع والخدمات، فالنقود المتوفرة في الاقتصاد تكون مرتبطة بعدد الوحدات النقدية المتبادلة في إطار المعاملات حسب Fisher المعادلة الكمية للنقود كالتالي:

$$V * M = P * Q$$

M: كمية النقود.

Q: حجم المعاملات.

V: سرعة تداول النقود الثابتة.

P: المستوى العام للأسعار.

ويكون مستوى السعر كالتالي: $P = M * V / Q$

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

فكلما زادت كمية النقود المعروضة مع زيادة سرعة تداولها انعكست على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبي لأسعار الصادرات، مما يجعلها ضعيفة من حيث درجة المنافسة في الأسواق الخارجية.

نخفاض الطلب على المنتج الوطني يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية أي تدني سعر صرف العملة المحلية.

يمكن القول أن كينز حاول التخفيف من أهمية زيادة كمية النقود على الأسعار، ومن المنطقي أن الزيادة في كمية النقود على حد معين ستؤدي في الاقتصاد الطبيعي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار، ويتحدد الطلب على النقود عند كينز بثلاث أغراض:

1-المبادلات.

2-الاحتياط.

3-المضاربة.

ويمكن القول أن الزيادة المفرطة في عرض النقود تسبب مستويات عالية من التضخم التي تنعكس على ميزان المدفوعات.

يشير المضمون المبسط لنظرية كمية النقود على أن زيادة كمية النقود في بلد ما إلى الضعف مثلاً: سيؤدي إلى رفع مستوى الأسعار الداخلية إلى الضعف أيضاً، لذا كلما سعت الحكومات إلى الحد من تقلب الأسعار فعليها العمل على استقرار كمية النقود المتداولة¹.

أما إذا نقصت كمية النقود المعروضة وتراجعت سرعة تداولها انعكس على انخفاض المستوى العام للأسعار والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض نسبي لأسعار الصادرات مما يجعلها قوية من حيث

¹ أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، ص 17.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

درجة المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يرتفع الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وارتفاع الطلب على العملة الوطنية ومنه ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

ومنه يتضح أن المستوى العام للأسعار يعتمد على متغير كمية النقود، يوجد بينهما علاقة طردية وأن التغير في هذا المستوى يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن الأسعار تتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود ومع ثبات كل من سرعة تداول النقود (V) وحجم المعاملات (Q).

- نظرية كمية النقود:

سوف نستعرض أهم الانتقادات التي ساقها كينز وأتباعه من الاقتصاديين بحق نظرية كمية النقود، ورأوا أن هذه النظرية لا تتحدد من خلال المستوى العام للأسعار فقط، ويرى هؤلاء الاقتصاديين أن تغير مستوى الأسعار لا يربط بتغير كمية النقود، وبالتالي التغيرات في سعر الصرف لا ترتبط بهذه التغيرات.

كما يرى أيضا أن زيادة الكمية النقدية لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود في حالة الكساد ويقع اقتصاد في نطاق مصيدة السيولة، حيث لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على المستوى العام للأسعار.

المطلب الثالث: نظرية ميزان المدفوعات

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف المحدد من خلال قاعدة الطلب والعرض ويدعى ذلك 'بسعر الصرف التوازني'.

تتلخص هذه النظرية في مايلي :

1- إن ميزان المدفوعات وفقراته يعد المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية وعرض البلد للعملة المحلية، فوضع الميزان يعد العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

2- يتحدد سعر الصرف طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

3- يعد ميزان المدفوعات عامل مستقل وسعر الصرف عامل تابع (يؤثر في ميزان المدفوعات ولا يتأثر به).

غير أنه يؤخذ على هذه النظرية الآتي¹:

1- إن ادعاء النظرية أن ميزان المدفوعات هو الذي يحدد مستوى أسعار صرف العملة مسألة لا تخلو عن المبالغة، وذلك لوجود تأثير متبادل بين الاثنين، فكما أن ميزان المدفوعات يؤثر في أسعار صرف العملات، فإن سعر الصرف نفسه يؤثر هو الآخر في هذا الميزان وذلك من خلال تأثير كل من الاستيرادات والصادرات بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة.

2- هناك سؤال يطرح نفسه هو أنه يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في أسعار العملة، أما إذا كان تصور النظرية هو أن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية، فإن ذلك يستدعي والحالة هذه استبعاد معظم فقرات رأس المال القصير الأجل باعتبار هذه الفقرة موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم فإن هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من حساب ميزان المدفوعات.

3- من الصعوبة التوصل إلى تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف أهم التوازن الحسابي أم التوازن الاقتصادي؟ فالتوازن الحسابي يتحقق عندما تتساوى إيرادات البلد من الصرف الأجنبي مع مدفوعاته خلال أي مدة زمنية، أي أنه يتصرف إلى حسابات حقوق البلد وديونه جميعا.

ويرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي جون مينارد كينز واعتبر سعر صرف العملة يتحدد عندما تتعادل الكميات المطلوبة من العملة الأجنبية مع الكميات المعروضة منها، فوجود فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية بسبب ارتفاع الصادرات وارتفاع قيمة عملتها في الخارج والعكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة عرض النقود من العملة بسبب زيادة الواردات، وهذا يؤدي إلى انخفاض من قيمتها في الخارج.

¹ د سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 25-26.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثالث: مدخل إلى سوق الصرف

إن للمعاملات التجارية الدولية جوانب نقدية، حيث أن لكل بلد عملته الخاصة وأن انتقال رؤوس الأموال بين البلدان يتم في سوق دولية مقابل استعمال العملات التي يتحدد سعرها في سوق يسمى بسوق الصرف، فما هو سوق صرف ووظائفه؟ وما هي محددات سعر الصرف فيه؟

المطلب الأول: تعريف سوق الصرف

يعد سوق الصرف المكان الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية المختلفة من خلال وكلاء الصرف المنتشرين عبر مختلف أنحاء العالم، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق لمفهوم هذا السوق.

1- يعرف على أنه الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والبنوك والشركات بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي؟¹

2- يعرف سوق الصرف أنه المكان الذي يتم فيه تبادل العملات المختلفة، إلا أنه ليس محدود بمكان معين وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر مختلف أنحاء العالم وتقسّم أسواق الصرف إلى قسمين²:

1-2 سوق الصرف الحاضرة (العاجل): تجري فيه المعاملات المتعلقة ببيع العملات الأجنبية على أساس تسليم وتسليم العملات التعامل فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويكون هذا التبادل خلال 48 ساعة بعد تاريخ العملية.

2-2 سوق الصرف الآجلة: هي الأسواق التي تحوي المعاملات الآجلة، ويقصد بالمعاملات الآجلة بأنها الاتفاق الحالي على بيع وشراء العملة الأجنبية والتسليم يكون في وقت لاحق، حيث يتم تحديد

¹ دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص 147.

² صالح باية، عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2 جوان 2018، ص ص 161-180.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد، ويتضمن السوق عادة مجموعة من المهل (30 يوم، 60 يوم، 90 يوم، 180 يوم أو سنة)، وتسمح للعمليات الآجلة بتطبيق الأخطار الناجمة عن تقلبات سعر الصرف.

3- يعرف سوق الصرف هو المكان الذي تنفذ فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية، أو هو الإطار المؤسسي الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها، كما أنه بمثابة الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات المختلفة¹.

4- يعرف أنه هو سوق الصرف دولية يتم من خلالها تبادل العملات فيما بينها، وكثير من أسواق المال تقع في مكان جغرافي محدد، إلا أن سوق الصرف ليس له موقع جغرافي محدد، حيث يتم التبادل فيه عبور وسائل الاتصال الإلكترونية على مستوى العالم، ويستمر التبادل على مدى 24 ساعة في اليوم، فعندما تكون سوق لندن مغلقة فإن سوق طوكيو أو سنغافورة مفتوحة. واقتصاديا بالبورصة العالمية للعملات الأجنبية، ويشار إلى أن سوق صرف العملات يشمل كافة دول العالم، وتقع مسؤولية صرف العملات على عاتق عدد من الجهات الدولية كالبنوك والمؤسسات المالية ويعتبر الأفراد هم الجزء المحرك للسوق².

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف

إن وظيفة سوق الصرف لا تقتصر على مجرد تحديد اسعار الصرف , انما تشمل

وظائف أخرى تتمثل في ما يلي:

يمكن حصره وظائفه فيما يلي:³

¹ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الأورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، الجزائر 2013-2014، ص30.

² سمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 08 ماي 1945، قالم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالم، ص33.

³ ابن مليانة البار، بحث حول سوق الصرف، 25 ديسمبر 2021، ساعة ثلاثة وربع (15:15)، (نشر في 23.08 - 2010/11/14).

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

1- تحويل الأموال والقدرة الشرائية بين الدول: إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبية هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى أخرى بواسطة أجهزة أو وسائل اتصال معينة، حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى البنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بدفع فورا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة.

2- تقديم الائتمان إلى التجارة الخارجية: يحتاج إليه عندما تكون السلع والبضائع في طريقها إلى المستورد، حيث يعطي المصدرين مهلة 90 يوما للمستوردين لسداد قيمة الواردات، ولكن نظرا لحاجة المصدرين إلى الأموال فإنهم يقومون بخصم التزامات المستوردين المؤجلة فورا لدى البنوك التجارية ويحصلون في المقابل على قيمتها الحالية، حيث تنتظر البنوك 90 يوم حتى يتم تحصيل هذه الإلتزامات من المستوردين، وهذا يعتبر ائتمان تقدمه البنوك التجارية للمستوردين.

3- تسوية المدفوعات الدولية: حيث يتم من خلال الأسواق تسوية المدفوعات الدولية الناجمة عن المبادلات التجارية من سلع وخدمات، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف أشكالها كالقروض والاستثمارات... الخ، كذلك يحتاج السياح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي زاورها.

المطلب الثالث: كيفية تحديد أسعار الصرف

بعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد محتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر الصرف العملة يتحدد انطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها والذان بدورها يتأثران بعوامل كثيرة.

الفرع الأول: كيفية تحديد أسعار الصرف

يمكننا ان نميز كيفية تحديد منها ثلاث حالات:¹

¹ حجيرة بدر الدين وآخرون، دراسة سعر الصرف، جامعة باتنة 01، باتنة، ص40.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

1- الحالة الأولى: وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها من خلال الارتباط المباشرة بعملية التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمان باتجاه العملة المرتبطة بها ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2- الحالة الثانية: هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر الصرف عملة البلد في سوق الصرف جرت باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3- الحالة الثالثة: هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزنها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية.

الفرع الثاني: نموذج ماندل: فلمنج في تحديد أسعار الصرف

يستعرض هذا النموذج إلى تحليل أثر التوازن في ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف، ويركز على الاقتصاد المفتوح نسبيا، ويفترض أن صافي الصادرات يزداد بانخفاض قيمة العملة المحلية في المدى القصير والفرق بين أسعار الفائدة المحلية والخارجية يؤثر في تدفق رؤوس الأموال وينتج أن النموذج هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى أسعار الفائدة الخارجية ومستوى النشاط الاقتصادي.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

الفرع الثالث: نموذج الاندفاع السريع وتحديد سعر الصرف

يقصد به وطبقا للنموذج فإن الاندفاع السريع لسعر الصرف ينتج من التفاوت في سرعة تعديل بين أسواق السلع وأسواق الأصول المالية وسوق الصرف الأجنبي، فزيادة العرض النقدي مع ثبات العوامل الأخرى على حالها تؤثر على سعر الصرف في ظل نظام أسعار الصرف المرنة وهذا الأثر الكلي ينتج عن ثلاثة آثار جزئية هي:¹

أ- يترتب على التوسع النقدي تخفيضا مباشرا في سعر الصرف.

ب- يترتب على التوسع النقدي ارتفاع في المستوى العام للأسعار: نتيجة التعديلات التي تحدث في سوقي الإنتاج والنقد، وقد يكون هذا الارتفاع في الأسعار مصحوبا بارتفاع في سعر الصرف ويشير ذلك إلى أن سلوك كل من المستوى العام للأسعار وسعر الصرف قد يكون متنافسين، ولكن هذا الارتفاع في سعر الصرف لا يلغي الأثر الأولي المباشر.

ج- الأثر المباشر لسعر الصرف على التضخم المحلي:

حيث أن سعر الصرف هو قناة التي ينتقل من خلالها أثر التوسع النقدي الكلي إلى الطلب الكلي.

وكما يفترض نموذج Dormbush أن الأصول المالية المقيمة بالعملة الوطنية بديل كامل للأصول المقيمة بالعملة الأجنبية، ويزيد سعر الفائدة على الأصول المالية المحلية عن سعر الفائدة في الخارج بمقدار المعدل المتوقع لانخفاض قيمة العملة، وسعر الصرف قصير الأجل دالة في مستوى الأسعار قصيرة الأجل، في ظل مستوى معين للأسعار وطويل الأجل ومستوى معين سعر الصرف طويل الأجل، فارتفاع المستوى العام للأسعار يفضي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية الإسمية، فيرتفع سعر الفائدة المحلي، وبالتالي تتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ويرتفع سعر الصرف قصير الأجل للعملة المحلية.¹

¹ السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي والنظرية والسياسات، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، القاهرة، مصر، 2011، ص 185.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

ويقترَب الاقتصاد من التوازن طويل الأجل عند سعر الصرف طويل الأجل ومستوى الأسعار طويل الأجل، بدرجة أسرع كلما انخفضت درجة حساسية الطلب النقدي بالنسبة لسعر الفائدة.

ارتفعت حساسية الطلب الكلي لسعر الفائدة وارتفعت مرونة الطلب السعرية للإنتاج الكلي المحلي.

المطلب الرابع: محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به

شهدت أسعار الصرف نمطين من التكيف الأولى يتعلق بنظام الصرف تتحدد وفق العلاقة القائمة بين المحتوى الذهبي للعملة مقارنة بالعملات الأخرى، وفي ظل هذا الإطار فإن أسعار الصرف شهدت استقرارا نسبيا، وذلك لأن تقلباتها كانت منحصرة بين متغيرين هما دخول وخروج الذهب مما انعكس إيجابا على التعاملات النقدية الدولية.

أما النمط الثاني فظهر في انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب، وهنا بدأت ظروف للعرض والطلب تلعب دورا حاسما في التأثير وتحديد أسعار الصرف، وعلى وفق ذلك الإطار فإن الدراسة في محددات سعر الصرف يشكل ضرورة بحثية.

وتأسيسا على ما تقدم فإن محددات أسعار الصرف يمكن حصرها كالتالي:

الفرع الأول: سعر الصرف والتضخم:

وتنطلق هذه النظرية من حقيقة مفادها ما نقد به الاقتصادي السويدي غوستان كاسل، حيث عبر عن مبدأين على أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، وعليه فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج على أساس أن الاختبار الذي أجري على هذه النظرية أثبت بأن لها دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير فضلا عن أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية إلا أنها لا تزال تشكل عاملا مهما في القدرة على التنبؤ بأسعار الصرف وتجاهاتها المستقبلية¹.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

الفرع الثاني: سعر الفائدة ومعدل الفائدة:

إن الواقع العملي للمتغيرات الكلية يؤكد على وجود ترابط شديد لقوة ما بين سعر الفائدة وسعر الصرف، حيث تؤكد الدراسات والممارسات العملية على أن الفرق بين سعر الفائدة ما بين اقتصاد ما وآخر يساوي معدل ارتفاع وانخفاض قيمة العملة في المستقبل، كما أن الفرق بين معدلات الفائدة فيما بين البلدان يتم إلغائه عن طريق فروقات سعر الصرف لأن بقاء الفروقات على العائد من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عملية التحكيم فيما بين العمليتين المعنيتين.

وفي ضوء العلاقة فيما بين سعر الصرف ومعدل الفائدة فإن هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل وعلى وفق ذلك أصبح سعر الصرف الآجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف في المستقبل.

الفرع الثالث: سعر الصرف وميزان المدفوعات

تلعب إحصائيات ميزان المدفوعات دورا مهما بالتأثير على تغيرات أسعار الصرف سواء ما يتعلق بأرصدة التجارة الخارجية أو أرصدة المعاملات الجارية، فعلى سبيل المثال فإن حدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، كما أن ارتباط تلك الأرصدة بمعدلات التضخم فضلا عن معدلات الفائدة التي تحكم تدفق رؤوس الأموال في المدى القصير والطويل، كلها أمور تتيح المجال للتنبؤ بأسعار الصرف استنادا إلى تغيرات تلك الأرصدة مما يتطلب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية كمعدل ارتفاع وانخفاض الاحتياطيات من العملة الأجنبية ومعدل تغطية الصادرات والواردات فضلا عن معدل زيادة عرض النقد ومدى توسع الصادرات وتنوعها.

الفصل الأول: عموميات حول سعر الصرف

خلاصة الفصل :

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل استخلصنا:

أن سعر الصرف يمثل أداة ربط بين اقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فتغير في سعر الصرف الإسمي بين البلدين هو تغير في سعر الصرف الواقعي وتغير في سعر الصرف الحقيقي يساوي تغير في سعر الصرف الإسمي، فإن القيمة الحقيقية للعملة هي التي تؤثر على تنافسية للمنتجات البلد وبالتالي صادراته وإيراداته.

وكما أن نظام الصرف عرف عدة مراحل في تطوره من قاعدة ذهب إلى نظام الصرف المرن حالياً، وإن قوة سعر الصرف عملة لبلد ما هو انعكاس لقوة اقتصادها وارتفاع صادراتها، ومحاولة نظريات تفسير اختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها نتيجة وفرضيات تختلف عن أخرى، وكذا يعتبر سوق الصرف أكبر سوق في العالم حالياً يتم فيه بيع وشراء العمليات الأجنبية وفيه يتحدد سعرها وإضافة إلى الوظائف الأساسية الناجمة عن المبادلات التجارية، وإضافة إلى كيفية المحددات والتنبؤ به.

الفصل الثاني

تأثير سعر الصرف على الصادرات

تمهيد:

تعد الصادرات الجانب الإيجابي من الميزان التجاري لما يتعلق الأمر بسعر الصرف، وتؤثر تأثيراً كبيراً في رصيد ميزان المدفوعات، وبذلك ينتقل هذا الأثر من خلال تذبذب حصيلة الصادرات في العملات الأجنبية المتاحة للدولة، لا ريب في أن تقلبات في أسعار الصرف لها تأثيراً واضحاً على الميزان التجاري من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، لذا تسعى الدول إلى انتهاز سياسات لتجنب تقلبات سعر الصرف كسياسة تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات على الصادرات والواردات في علاج خلل في الميزان التجاري، فقد ارتبط نمو الصادرات بقدرتها التنافسية لذا وجب العمل على تحسين تنافسيتها التصديرية لتحقيق ميدان في التصدير.

لذا تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى دراسة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم العلاقة بين الصادرات وسعر الصرف من خلال ثلاثة المباحث التالية:

المبحث الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: التنافسية التصديرية.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

المبحث الأول: الصادرات والنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مسألة مهمة من المسائل التي تسعى كل دولة لتحقيقها، فهو يعتبر مؤشرا هاما لتطور المجتمع وازدهاره، ويشمل هذا النوع جميع القطاعات الاقتصادية إضافة إلى علاقتها وارتباطها بالتجارة الخارجية والتي تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي، تتم عمليات التجارة الخارجية عن طريق تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها والدول التي تفتقر إليها، أي ان هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة ويكون هدفها هو الاستغلال الأمثل للموارد بالعالم.

المطلب الأول: مفهوم وأشكال الصادرات وأهميتها في الاقتصاد

تضمن الفكر الاقتصادي عبر سنوات افكار تعكس إسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي , إذ رأت في عملية التصدير اهمية بالغة وباعتبارها ركنا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية لدول النامية والمتقدمة فلا بد هنا من اعطاء لمحة موجزة عن مفهوم واشكال الصادرات واهميتها في نمو الاقتصادي .

الفرع الأول: مفهوم الصادرات

هناك عدة تعاريف للصادرات يمكن تقديمها كالتالي:

"عملية التصدير هي وظيفة من وظائف التجارة الدولية وهي من أقدم أشكال النقل الاقتصادي التي تحدث بين الدول".

تعريف آخر: "تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز الإنتاج المحلية إلى مراكز التسويق بالخارج"¹.

¹ ناصر الدين قربي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-، جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، 2013-2014، ص 83.

يطلق مصطلح الصادرات على جميع السلع والبضائع والخدمات التي تكون موجهة للأسواق الخارجية، وهو مصدر هام للدخل القومي في أي بلد.

تعد الصادرات إحدى مكونات التجارة الدولية، والمكون الآخر هو الواردات، لذلك فإن الصادرات والواردات مجتمعة تشكل الميزان التجاري للدولة، وعندما تكون الصادرات أكبر من الواردات يصبح فائض في الميزان التجاري، وتنعكس كل من الصادرات والواردات الميزة النسبية للبلد، بمعنى أن الدولة تتمتع بمزايا نسبية في السلع التي تكون لديها القدرة الطبيعية على إنتاجها مثال: كينيا وجامايكا وكولومبيا لديهم المناخ المناسب لزراعة القهوة، وهذا ما يعطيهم ميزة في تصدير القهوة، الصين لديها ميزة في التصنيع بسبب انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي عمالها يعيشون بأجور أقل من أجور الأشخاص في الدول المتقدمة.

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف العام التالي:

الصادرات تعين قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفق السلع والخدمات والمعلومات والأموال إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، حيث يكون الهدف من الصادرات تحقيق أرباح وقيمة مضافة وتحقيق نمو اقتصادي والتي تسعى كل دولة للوصول إليه لتطوير المجتمع وازدهاره.

الفرع: الثاني: أشكال الصادرات

تنقسم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي:

1-الصادرات المنظورة: هي صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية لدولة تحت

إشراف إدارة الجمارك مثل: القمح، المواد الغذائية، السيارات... الخ

وتنتقل من دولة إلى دولة أخرى في الخارج، وتقوم مصالح الجمارك بعملية الرقابة والإحصاء والمعاينة لهذه الصادرات المنظورة.

2-الصادرات غير المنظورة: وهي صادرات الخدمات مثل: الاتصالات، السباحة المواصلات، إيرادات الاستثمار، السفر... الخ، ويعتبر جمع المعلومات والبيانات عن الصادرات غير المنظورة أمرا صعبا في كثير الأحيان مقارنة بالصادرات المنظورة.

3-الصادرات المؤقتة: هي بضائع وأموال يتم تصديرها للخارج لمدة زمنية معينة، ثم تقوم الدولة بإعادة استيرادها ومنها:

-منتجات يتم تقديمها في المعارض والمؤتمرات والصالونات الدولية.

-آلات التشغيل والأجهزة والمواد التي تستعمل للقيام بالمشاريع والمهمات في الخارج، أو استثمارات مقاولاتية من الباطن.

-إرسال آلات وأجهزة لإصلاحها في الخارج.

4-الصادرات النهائية: هي السلع والخدمات تصدر بصفة نهائية، بحيث لا تصبح لها علاقتها مع المصدر بمجرد الوفاء بالالتزامات التعاقدية مع المستورد.

الفرع الثالث: أهمية الصادرات في الاقتصاد

1-تظهر الأهمية الأولى للصادرات في زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد وتفيد في الجانب الدائن، وبالتالي فإن زيادة الصادرات يؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، وإن كان العكس يكون قد حقق عجزا.

2-تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة¹.

3-تساهم في الناتج المحلي وتساهم في تعزيز الابتكارات والمهارات ورفع المستوى التقني داخل البلد المصدر.

¹ حملاوي ابتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص 53.

- 4- تعد الصادرات سببا مهما لحصول الدولة على العديد من الموارد، حيث تغطي تكاليف المستوردات والباقي يستخدم لدعم الاقتصاد المحلي.
- 5- تعتبر الصادرات سببا لخلق العديد من الوظائف في الدول، حيث كلما زادت الصادرات زادت وظائف جديدة، وذلك لغاية زيادة الإنتاج لتغطية إجمالي الطلبات المتزايدة بسبب التصدير للخارج وتغطية إجمالي الطلب المحلي.
- 6- يعد زيادة الصادرات للدولة سببا مهما لخفض العجز في حساب الدولة الجاري، وهذا يعني أن انخفاض الصادرات يؤدي إلى مرحلة العجز في الحساب الجاري لدولة، وبالتالي معناه الاقتصاد من ذلك العجز.
- 7- تزيد الصادرات من احتياطات النقد الأجنبي الموجود في البنك المركزي لدولة.
- 8- تنقل الصادرات فوائد إلى القطاعات الأدنى، حيث تؤدي حركة السلع المصدرة والسفر لتقديم خدمات العمل والسياحة، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى دعم الوظائف والإيرادات في قطاع الموانئ والمطارات والشحن واللوجيستيات.
- 9- الشركات المصدرة تحقق بصفة عامة نموا في الإيرادات أكبر من الشركات غير المصدرة، وبالتالي الشركات المصدرة تساعد على مواجهة أكبر حالات الركود الاقتصادي.
- 10- تحقق الصادرات مرونة في الأسعار، حيث تكون لدى الشركات مرونة أكبر في تحديد أسعار سلعها وحجمها في سوق التصدير أكثر من السوق المحلية.
- 11- الصادرات تساعد على المواجهة والتغلب على المنافسة، حيث إذا كانت السوق المحلية تتميز بالمنافسة تستطيع هنا الشركات الصغرى دخول أحد أسواق التصدير بدلا من منافسة الشركات الأكبر حجما.
- 12- الصادرات تزيد من احتياجات الدولة المصدرة من العملات الأجنبية الأهم والأكثر تداولاً في التجارة العالمية.

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

الصادرات تمثل عدد محدد من المنتجات، ومن المحتمل اتجاه المصدرين تخفيض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية لكي تزيد المبيعات، وبالتالي الدولة التي تخفض قيمة عملتها تضطر إلى تصدير حجم أكبر من السلع لكي تستورد نفس الحجم المعتاد استيرادها، والذي يؤدي إلى تخفيض الدخل القومي، ومن ثم انخفاض معدل النمو الاقتصادي¹.

الفرع الأول: مضاعف الصادرات Export Multiplier

تعتبر الصادرات دالة في دخل الدولة المستوردة، حيث أن الدخل الخارجي لا يمكن التأثير فيه، بسبب خضوعه للظروف الخاصة بالدولة المستوردة، ولا يمكن لدولة المصدر السيطرة عليه، الصادرات تعتمد على متغيرات معطاة وخارج سيطرة الدولة المصدرة، ويتم تصنيف الصادرات على متغيرات معطاة وخارج سيطرة الدولة المصدرة، والصادرات تصنف على أنها إنفاق تلقائي Autonomons Expenditure، أي $X = X_0$

يتحدد مضاعف الصادرات بنسبة الزيادة في الدخل القومي إلى الزيادة في الطلب على صادرات الدولة، فحقن مزيد من الصادرات في التدفق الدائري لدخل القومي يرفع الدخل القومي بمضاعف معين للزيادة الأصلية في الصادرات².

$$\frac{\Delta}{\Delta X} = \text{مضاعف الصادرات}$$

وعند تتبع معادلات تعريف المستوى التوازني للدخل القومي نحصل على قيمة المضاعف

$$K_m = \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}$$

MPS: الميل الحدي للاادخار.

¹ إيمان أحمد أحمد عوض، حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول، يناير 2021، مصر، ص 230.

² حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص 326.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك.

Km: مضاعف الواردات.

يعتمد قيمة المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) أو الميل الحدي للدخار (MPS).

وهي قيمة مماثلة لقيمة مضاعف الإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي، ومن هنا نستنتج أن زيادة الصادرات وزيادة الإنفاق الاستثماري والحكومي لهم نفس الآثار على مضاعفة وزيادة الدخل القومي.

ينظر إلى الصادرات على أنها جزء من الإنفاق المستقل المخطط طالما أن الطلب على الصادرات يعتمد على مستوى دخل الدولة الأجنبية وليس على مستوى الدخل الوطني¹.

ويصبح تعريف A كالتالي: $A = a - CT + I + G + X$

حيث X: القيمة الحقيقية للصادرات.

الفرع الثاني: مضاعف المستوردات Import Multiplier

الاستيرادات دالة خطية بالدخل القومي ومع وجود حد أدنى من المستوردات (M_0)، حيث هذا المستوى من الاستيراد لا يتحدد بمستوى الدخل.

وأيضاً يمكن القول أن الواردات تمثل نوع من التسرب لجزء من الدخل القومي نحو الخارج مثلها مثل الادخار، فزيادة الواردات عن الصادرات تعني انخفاض مستوى الدخل القومي، ويمكن التعبير عن دالة المستوردات على النحو التالي:²

دالة الواردات: $M = M_0 + MPM \cdot Y$

¹ ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص153.

حيث M_0 : الإنفاق التلقائي (الذاتي) على المستوردات الذي لا يرتبط مع الدخل.

MPM: الميل الحدي للاستيراد (ميل دالة الاستيراد) تكون قيمته موجبة بين الواحد الصحيح والصفر.

المستوردات لا تتضمن السلع الاستهلاكية فقط، بل تشمل السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، ويمكن صياغة المعادلات التعريفية لمستوى الدخل القومي عند وضع التوازن نصل إلى بيان أثر المضاعف بالنسبة للمستوردات على النحو التالي:

$$k_m = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS + MPM}$$

عند المستوى التوازني لدخل: تكون الاثار المضاعفة المرتبطة بتغيرات مستقلة (ذاتية) في الصادرات والمستوردات تماثل:

وبإشارة مضادة فالتغيرات في الصادرات والمستوردات المستقلة ليس لها آثار على المستوى التوازني لدخل.

مثال: إذا كان الدخل التوازني يساوي 1000 دينار.

الصادرات X لا تساوي 20 دنانير، والمستوردات تساوي 20 دنانير زيادة المستوردات والصادرات بمقدار 20 دنانير تحافظ على بقاء المستوى التوازني لدخل بدون تغيير عند 1000 دينار.

ومضاعفي الصادرات والمستوردات السابقين يفترضان عدم وجود ضريبة نسبية، وعند وجود الضريبة النسبية، فهذا يتطلب تعديل المضاعفين ويصبح:

$$K_m = \frac{1}{1 - MPC + MPC.T} \text{ Mpt: الميل الحدي للضريبة}$$

(في حالة الضريبة النسبية).

وبذلك فإن قيمة مضاعف المستوردات (مضاعف الاقتصاد المفتوح).

$$K_m = \frac{1}{1 - MPC + MPM + MPC.T}$$

وبذلك نجد أن مضاعف الاقتصاد المفتوح يكون أقل من مضاعف الاقتصاد المغلق أي أن:

$$\frac{1}{MPS} > \frac{1}{MPS+MPM}$$

وذلك بسبب أنه في الاقتصاد المفتوح فإن هنالك تسرب إضافي لدخل والممثل في الميل الحدي للمستوردات (MPM)¹.

الفرع الثالث: مضاعف التجارة الخارجية - الاقتصاد المفتوح

إن جذور الانفتاح الاقتصادي هي في الحقيقة تعود إلى نظرية السويديين هكشر وأولين، فالنظرية الاقتصادية ومنحت أن تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسمح لدولة باستغلال ميزات النسبية من أجل الرفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل².

وهنا يظهر أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

تعرضت أيضا الكثير من الدراسات لتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وبالأخص علاقة نمو الصادرات الوطنية والنمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، فشهدت عدة اختلافات بينها على الدور الإيجابي للانفتاح الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي³.

هناك من يرى أنه حقق العديد من مزايا السوق الخارجي نتيجة هذا الانفتاح، ومنه من رأى أنها ليست بتلك القوة في وقتنا الحاضر جميع دول العالم تقريبا ذات اقتصاد مفتوح.

يقيس مضاعف التجارة الخارجية الزيادة في الدخل القومي الناجم عن الزيادة الحاصلة في الصادرات أو بقيس النقص في الدخل القومي الذي يترتب عليه الزيادة في الواردات وتصبح الأسعار المحلية أكثر إغراء للمستوردين الخارجيين، كونها أصبحت منخفضة نسبيا مقارنة مع الأسعار العالمية،

¹ ماهر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2013، ص ص 175-176.

² ناصر الدين قريبي، مرجع سابق، ص 95.

³ بين جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة الهفار للجراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، عين تموشنت، الجزائر، العدد 3، 2018، ص 196.

وبالتالي زيادة الصادرات المحلية، ويعني زيادة الصادرات زيادة الإنتاج المحلي وزيادة الإنتاج ستكون نتيجتها زيادة في الدخل المحلي مساوية إلى قيمة الصادرات.

يتم تحديد توازن الدخل القومي مع إدخال التجارة الخارجية ومع وجود هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي فإن الاقتصاد القومي يتكون من أربع قطاع رئيسية¹.

أ-القطاع العائلي (الاستهلاكي): يمثل طلبه في الإنفاق على الاستهلاك (C).

ب-قطاع الأعمال (الإنتاجي): يمثل طلبه في الإنفاق على الاستثمار (I).

ت-القطاع الحكومي: يمثل طلبه في الإنفاق الحكومي (G).

ج-القطاع الخارجي: يمثل طلبه في صافي الإنفاق الأجنبي أو صافي الصادرات

الصادرات - الواردات = $X - M$ وبذلك يكون القطاع الخارجي هو حاصل طرح الصادرات من الواردات:

وتصبح معادلة الإنفاق على النحو التالي:

$$E=C+I+G+(X-M)$$

تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي آخذين بعين الاعتبار قيمة الميل الحدي للاستهلاك، كلما زاد الميل الحدي للاستيراد انخفض مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف الاقتصاد المفتوح).

هناك جزء من الدخل يتسرب من الدخل أي المستوردات حيث MPM هو الميل الحدي للاستيراد، إذن هناك شكلين من التسربات تؤثر في مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي في الدخل التوازني هما: (Mps) و (Mpm) وبهذا يصبح مضاعف التجارة الخارجية في الاقتصاد المفتوح على الشكل التالي²:

¹ إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 153.

² مرجع سابق، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص 328.

$$K = \frac{1}{1 - MPC + MPM} = K_m = \frac{1}{MPS + MPM}$$

المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تعترض صادرات الدول النامية

إن دراسة التجارة الدولية لدول النامية تبين أن ثقلها النوعي مرتفع في الناتج الإجمالي، ويعود ذلك لعوامل تتعلق بواقع التخلف والتبعية والاعتماد الكبير لهذه الدول على العوامل الخارجية للتنمية، ففي النص الأول من القرن العشرين ازداد حجم التجارة الدولية لهذه الدول بنسبة 2,5، وبعد أن حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية لم يحصل أي تبدل ملحوظ في موقعها في النظام الاقتصادي الدولي¹.

وقد تركزت صادرات الدول النامية للمنتجات الأولية والمواد الخام، مما عرض صادراتها إلى تقلبات في الأسعار في المدى القصير وانخفاض أسعارها في المدى الطويل، إلا بعض المواد القليلة كالنفط مثلاً.

حيث تخضع كذلك أسعار المواد الأولية لتقلبات شديدة بسبب ضالة مرونة العرض والطلب ووجود عناصر احتكارية في تجارة السلع الصناعية، الأمر الذي يساعد على عدم ثبات أسعارها، عكس الوضع بالنسبة للمواد الأولية، حيث تسود المنافسة الكاملة وغياب القدرة على تثبيت الأسعار بسبب انخفاض أو ضعف المحصول بسبب العوامل الطبيعية، يؤدي إلى هبوط مستمر في عائدات الصادرات.

يمكن التعرف على أهم المشاكل التي تعترض صادرات الدول النامية في التالية:

1- السياسات الاقتصادية لدول المتقدمة: حيث اعتمدت الدول المتقدمة سياسة الحماية الجمركية للمنتجات المصدرة من الدول النامية، وقامت بتشكيل كتلتا اقتصادية للحد من المنافسة التجارية فيما بينها.

2- سيطرة الأنشطة الأولية: حيث اعتمدت الدول النامية على الأنشطة الأولية لا سيما الزراعة، حيث نجد أن معظم البلدان الدول النامية يعتمد اعتماداً تاماً على الزراعة سواء زراعة المحاصيل الغذائية

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 242.

أو المحاصيل النقدية الصناعية مثل القطن، الشاي، التبغ، وبسبب نقص رأس المال الذي يمكن أن تستخدمه هذه الدول في تحسين وتطوير الأساليب الزراعية ونقص وسائل النقل وعدم وجود الخبرة الفنية، هذا ما يجعلها تحت سيطرة شركات واستثمارات الدول المتقدمة الخارجية والمنتشرة بكثرة في الدول النامية.

3- الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع القليلة: تكاد تنحصر صادرات الدول النامية على إنتاج وتصدير سلع أولية قليلة العدد، أي اعتمادها على محصول واحد قد تنقلب أسعاره في السوق العالمية.

4- الاستغلال الأسوأ للموارد: ويرجع سوء الاستغلال هذه الموارد إلى سوء توزيع الثروات الطبيعية أو مثلاً: الموقع الجغرافي، المساحة، التربة، المناخ... الخ، إضافة إلى قلة فامكانيات والخبرات المتطورة التي تساعد على استغلال هذه الموارد، الأمر الذي يحتم عليها استثمارات أجنبية وتحكم الدول المتقدمة في هذه الثروات واستغلالها، وبالتالي بامتلاك الثروات الطبيعية يحتاج إلى فهم إمكانيات هذه الثروة وإرادة الانتفاع بها وتطبيق المعرفة التكنولوجية واستخدام رأس المال هي السبيل الوحيد الذي تصبح معه الثروات الطبيعية عوامل فعالة في التطور الاقتصادية.

المبحث الثاني: مدخل حول التنافسية التصديرية

تعتبر عملية التصدير منظومة مركبة ذات تشعبات وفروع، تخضع لتغيرات دائمة بسبب التفاعلات والتكاملات بين البيئات الدولية، هذا نظرا للاختلاف القائم بين البيئات التنافسية المحلية والبيئات التنافسية العالمية، فالتنافسية التصديرية هي قدرة الدولة أو المؤسسة على إنتاج سلع وخدمات لها قدرة التنافس في الأسواق العالمية، كما يمكن تعريفها بأنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة أو المؤسسة في ظل شروط السوق الحرة والعدالة منتجات وخدمات تنافس في السوق العالمي ".¹ من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن التنافسية التصديرية هي مفهوم يستند إلى أوضاع التجارة الخارجية للدولة، كما تعبر عن قدرة القطاع أو المؤسسة بإنتاج السلع والخدمات التي يفضلها يكون لها موقع تنافسي في السوق العالمي ومواجهة مختلف المؤسسات العالمية التي تنتج نفس المنتج أو الخدمة.

المطلب الأول: آليات ومؤشرات التنافسية التصديرية

إن التنافسية التصديرية في حد ذاتها تعتبر مؤشر للقوة الاقتصادية لأي بلد، فهي بمثابة قدرة السلع والخدمات لأي بلد من منافسة السلع المتشابهة في بلد آخر، ففي هذا الصدد نحاول في هذا المطلب التطرق إلى آليات وأهم مؤشرات التنافسية التصديرية لأي بلد.

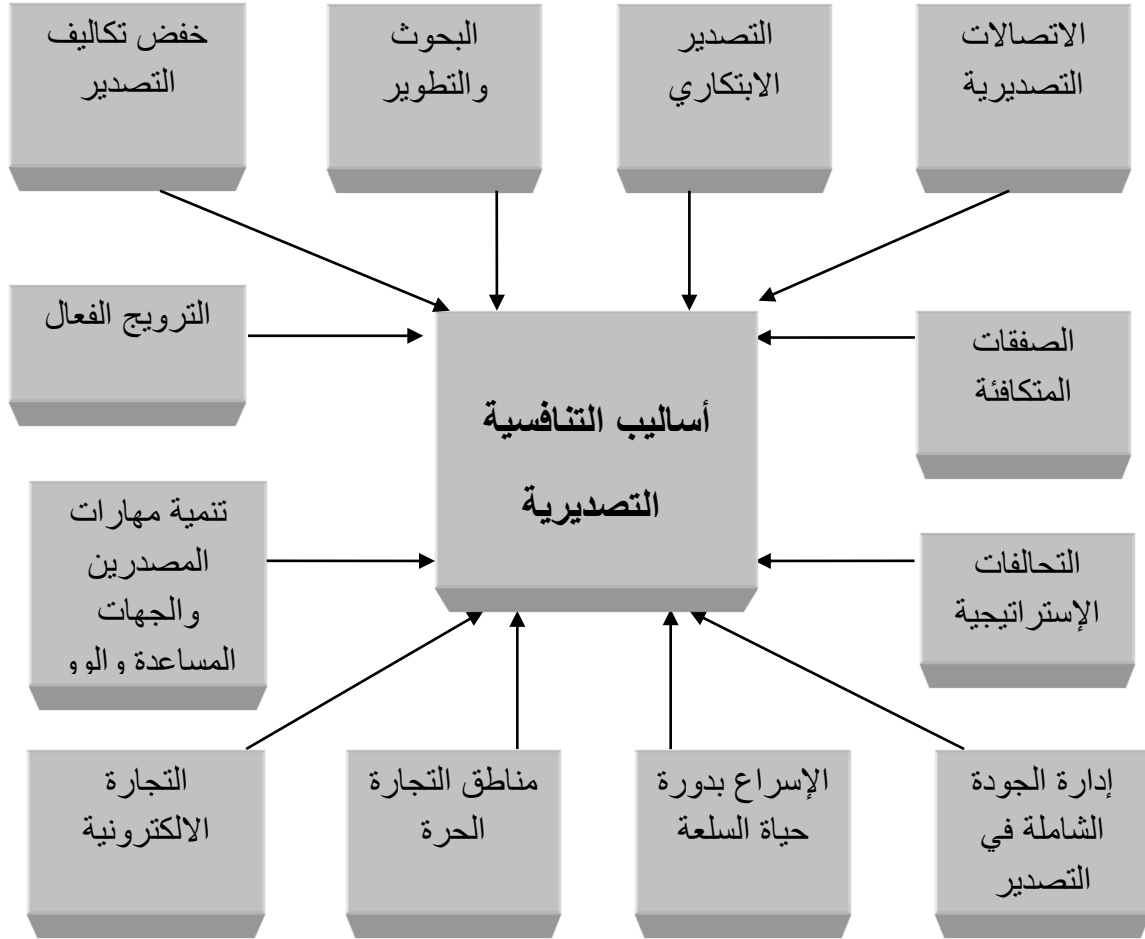
الفرع الأول: آليات التنافسية التصديرية

إن البقاء والنمو والتوسع للمؤسسات داخل السوق التصديري يتطلب مجموعة من الآليات التي تتشكل منها التنافسية التصديرية، حيث تتمثل أهمها في مجموعة من العمليات التي ينبغي على المؤسسة القيام بها والتي ترتبط سواء بالمحيط الداخلي للمؤسسة أو محيطها الخارجي.

¹ - زيدي بلقاسم، "تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 27-28 نوفمبر 2007، ص 04.

الشكل التالي يوضح لنا أهم الآليات التنافسية التصديرية التي تصنع النجاح في الاسواق العالمية

الشكل (1-2) : آليات التنافسية التصديرية



المصدر: فريد النجار، "تسويق الصادرات العربية"، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 111.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنافسية التصديرية

في هذا الإطار نحاول أن نبين أهم المؤشرات التي تقيس التنافسية التصديرية، كون أن سوق الصادرات يعد أفضل معيار واختبار للقدرة التنافسية على الصعيد الكلي أو الجزئي.

أولاً: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة : Revealed Comparative Advantage Indicator (R.C.A.I)

يقاس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة بالمعادلة الآتية:¹

$$RCAI = \frac{(x_{ij} \div X_{it})}{(x_{wj} \div X_{wt})}$$

x_{ij} : تمثل صادرات الدولة (i) من السلعة (j) إلى العالم

X_{it} : تعبر عن إجمالي الصادرات للدولة (i)

x_{wj} : تمثل صادرات العالم من السلعة (j)

X_{wt} : تشير إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية

دلالة هذا المؤشر أنه في حالة الحصول على قيمة أكبر من الواحد الصحيح، دل ذلك على تمتع هذا النشاط أو تصدير هذه السلعة بميزة نسبية، والعكس صحيح، حيث يحدد الميزة النسبية للدولة تجاه العالم الخارجي.

ثانياً: مؤشر أولوية التصدير (E.P.I). Export Priority Indicated

يقاس مؤشر أولوية التصدير بالمعادلة الآتية:²

$$E.P.I = \frac{(L_i \oplus L_x)}{X} * 100\%$$

L_i : قيمة المستلزمات المستوردة.

L_x : قيمة المستلزمات المحلية القابلة للتصدير.

X : قيمة الصادرات للسلعة .

¹ - نيفين حسين شمت، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - نفس المرجع، ص 55 .

وكلما ارتفعت هذه النسبة عن 100% كلما دل ذلك على تناقص أهمية هذه السلعة في زيادة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي، والعكس صحيح.

ثالثا: مؤشر معدل اختراق السوق (M.P.I) Market Penetration Indicator. يقيس هذا

المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق الأسواق التصديرية و يقاس بالصيغة التالية:

$$M.P.I = \frac{M_{ij}}{(Q_{ij} + M_{ij} - X_{ij})}$$

M_{ij} : واردات الدولة (i) من السلعة (j)

Q_{ij} : إنتاج السلعة (j) في الدولة (i)

X_{ij} : صادرات السلعة (j) بواسطة الدولة (i)

كلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق كلما دل ذلك على أن هذا السوق أكثر قبولا للسلعة محل الاعتبار، أو أن هذه السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

رابعا: مؤشر نمو الصادرات (GR) Growth Rate

يقيس هذا المؤشر نمو الصادرات خلال فترتين مختلفتين أو خلال فترة زمنية معينة ويقاس

بالصيغة التالية:¹

$$G_T = \left(\frac{X_{A2}}{X_{A1}} \right)^{(1/n-1)} \times 100$$

X_{A1} : بداية الفترة المدروسة

X_{A2} : نهاية الفترة المدروسة

¹ WalidAdlmoulah ,BelkacemLaabas, assesment of arabe export competitiveness in international markets using trad indicators, journal of development and economic policies Arab planning institute volume 15 N02. July 2013. P106.

n : عدد السنوات

خامسا: مؤشر تركيز الصادرات (Export Centration (EC)

يقيس المؤشر مدى تركيز الصادرات السلعية للدولة، صاحب هذا المؤشر هو (Hirschman) سنة 1958.

$$= \sqrt{\left[\sum (x_i \div X_t)^2 \right]} H_i$$

x_i : صادرات الدولة من السلعة (i)

X_t : الصادرات الكلية للدولة.

وتنحصر قيمته بين (0) و(1)، حيث تعني القيمة (1) التركيز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع.

سادسا: مؤشر الاندماج و التكامل: (IIT) – Intra – Industrytrad

يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية تنحصر القيمة بين (0) و(1)، حيث يكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة (1).

و يقاس بالصيغة التالية:¹

$$III = 1 - \frac{\sum |X_i - M_i|}{\sum (X_i + M_i)}$$

X_i : صادرات الدولة من السلعة (I) إلى الأسواق العالمية.

M_i : واردات الدولة من السلعة (I) من الأسواق العالمية.

¹ جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، أبريل 2012، ص 20.

سابعاً: مؤشر حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية

يقيس مؤشرا الحصة السوقية (MS) حصة صادرات الدولة من سلعة معينة في الأسواق من إجمالي واردات العالم من نفس السلعة.¹

$$MS = \frac{X_I}{M_I}$$

X_i : صادرات السلعة (i) للدولة إلى السوق المستهدف.

M_i : واردات السوق الإجمالية من السلعة (i).

ثامناً: مؤشر توافق الصادرات

يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية، تنحصر قيمته من 0 إلى 1، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1.²

$$COSINE = \frac{\sum X_{ik} M_{ik}}{\sqrt{\sum X_{ik}^2 \sum M_{ik}^2}}$$

حيث تعني: X_{ik} صادرات الدولة من السلعة (i) وتشير (k) إلى السوق المستهدف

أما: M_{ik} فهي الواردات من السوق المستهدف من السلعة (i)

تاسعاً: مؤشر تنوع الصادرات

$$S_j = \frac{\sum |H_{ij} - H_i|}{2}$$

H_{ij} حصة المنتج (i) من إجمالي صادرات الدولة (j) أما H_i حصة المنتج من إجمالي صادرات العالم.³

¹ جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 22

² نفس المرجع: ص 20.

³ المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلية للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013، ص 127

الفرع الثالث: قياس الوضعية التنافسية للمؤشرات

يستخدم المعهد الدولي للتنمية والإدارة (IMD) مؤشر قياس الوضعية التنافسية لتقسيم الأداء الاقتصادي للدول باستخدام أسلوب الانحراف المعياري، حيث يتم قياس الفرق النسبي بين أداء اقتصاديات الدول، و بناءً على ذلك فإنه يتم ترتيب الدول ترتيباً تصاعدياً ابتداءً من الدولة الأفضل إلى الدولة الأدنى ضمن المجموعة بناءً على قيمة المؤشرات الفرعية.

$$STD = \frac{x_i - \bar{x}}{s_i}$$

حيث أن: (\bar{x}) هي القيمة الفعلية لمؤشر الدولة الفرعي

(x_i) الوسط الحسابي لمؤشر الدولة الفرعي

(s_i) الانحراف المعياري

خلاصة القول يمكن لمؤشرات أو مقاييس القدرة التنافسية التصديرية في تحديد وتشخيص صادرات الدولة ككل أو القطاع أو المؤسسة ومقارنتها مع مختلف الدول أو المؤسسات المنافسة مما تساعد على إتباع السياسات الملائمة لإزالة كافة المعوقات وتطبيق الإستراتيجيات المناسبة من أجل تنمية و ترقية الصادرات.

المطلب الثاني: الجودة الشاملة كمؤشر جديد للتنافسية التصديرية

يسعى الإنسان بطبيعته دائماً إلى الأفضل، ويكون مستعداً لبذل الجهد المطلوب للحصول على المكانة المتميزة والرقى والتطور. من هذا المنطلق برزت معالم النموذج الفلسفي والفكري على صعيد العملية الإدارية والتنظيمية، وتطورت عبر المراحل التاريخية فبدأت بمرحلة الفحص والتفتيش ثم مراقبة الجودة، فتأكدت الجودة، ثم حلقات الجودة، وأخيراً مرحلة إدارة الجودة الشاملة.

من خلال هذا التطور ظهر رواد الجودة الأمريكيين مثل إدوارد Deming الذي كان له الفضل في نشر مفاهيم وتطبيقات نظام الجودة، إضافة إلى جوزيف جوران Juran الذي قام بتأسيس معهد

متخصص بالجودة ويشمل نموذج جوران كيفية التخطيط للجودة، وظهر كذلك رواد الجودة اليابانيون أمثال كاوراوايشيكاوا **Ichikawa**، الذي يعدّه اليابانيون الأب الروحي لحلقات الجودة.¹

الفرع الأول: ماهية الجودة وإدارة الجودة الشاملة

أولاً: مفهوم الجودة

في الفكر الإداري المعاصر وردت عدة مفاهيم للجودة حيث عُرِّفت على أنها " القدرة على تلبية وضمن الاحتياجات للزبائن".²

كما يوجد تعريف آخر لشركة بوينغ لصناعة الطائرات حيث عُرِّفت الجودة على أنها: " مطابقة وتلبية احتياجات الزبائن منذ أول مرة وفي كل مرة"³، كما تم تعريفها " الجودة هي مجموعة المواصفات والخصائص لمنتج أو خدمة والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية".⁴

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن هناك اختلافاً واضحاً في تعريف الجودة ولكن الجميع يقولون ذات الشيء ولكن بتعبيرات مختلفة وأن التعريفات المختلفة تتناول أبعاداً مختلفة في نفس الظاهرة.

ثانياً: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

تعتبر إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية حديثة، تعتمد على عدة عناصر أساسية يجب توفيرها في المؤسسة الاقتصادية، من أجل تحقيق أهداف الجودة المقررة، ولا يكفي في تطبيقها بالاعتماد على وظيفة أو نظام معين أو إجراء بعض التغييرات الجزئية.⁵

¹ - نزار عبد المجيد البراري، لحسن عبد الله باشيرة، "إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص23.

² - Bernard Froman, **du manuel qualité au manuel de management**, édition afnor, France, 2010, p20.

³ - خضير كاضم حمود، "إدارة الجودة في المنظمات المتميزة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص20.

⁴ - متاوي محمد، "دور نظام الجودة الشاملة في تحسين القيمة المدركة للعميل بقطاع الخدمات"، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف، الجزائر، ص02.

⁵ - حجاج عبد الرؤوف، " نموذج الجائزة الأوروبية للجودة "، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2010، ص04.

لقد برز مفهوم إدارة الجودة الشاملة نتيجة تطور مفهوم الجودة الذي عرف عدة مراحل، حيث تطور خلال فترات زمنية متعاقبة وهي: مرحلة الفحص، المراقبة الإحصائية للجودة، تأكيد الجودة، إدارة الجودة الشاملة أو ما يطلق عليه إدارة الجودة إستراتيجية.¹ كما تباينت مفاهيم وأفكار وإدارة الجودة الشاملة وفقاً لزاوية النظر من قبل الباحثين بشكل واضح على عدم وجود تعريف عام متفق عليه من قبلهم، إلا أن هناك بعض التعاريف التي أظهرت تصور عام لمفهوم الجودة الشاملة TQM حيث يمكن التطرق إلى التعاريف التالية:²

- منظمة الجودة من جهة النظر البريطانية: "أنها الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك، وكذلك تحقيق أهداف المشروع معا".

- من وجهة النظر الأمريكية: "تعرف على أنها الخطوط العريضة والمبادئ التي تدل وترشد المؤسسة لتحقيق تطور مستمر، وهي أساليب كمية بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تحسن استخدام الموارد المتاحة، وكذلك الخدمات بحيث أن كافة العمليات داخل المؤسسة تسعى لتحقيق إشباع حاجات المستهلكين الحاليين والمرتبين".

كما تعرف أيضاً "هي نظام يستخدم بشكل أمثل مجموعة من الفلسفات الفكرية المتكاملة والعمليات التسييرية والأدوات الإحصائية والموارد المالية والبشرية من أجل تلبية احتياجات العميل الداخلي (العامل داخل المؤسسة)، والعميل الخارجي (زبون المؤسسة) على حد سواء"³.

من خلال التعريف الأول نلاحظ أنه يركز على كفاءة وفعالية المشروع وذلك يحمي المنظمة ويقودها إلى التمييز من خلال تلبية احتياجات المستهلك، أما التعريف الثاني يؤكد على أنها مبادئ تقوم إلى تطور مستمر وأن كافة العمليات تسعى لتحقيق حاجات المستهلكين الحالية والمستقبلية، أما

¹ بومدين يوسف، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء الحالي للمؤسسة"، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة يومي 13-14 ديسمبر 2010، ص06.

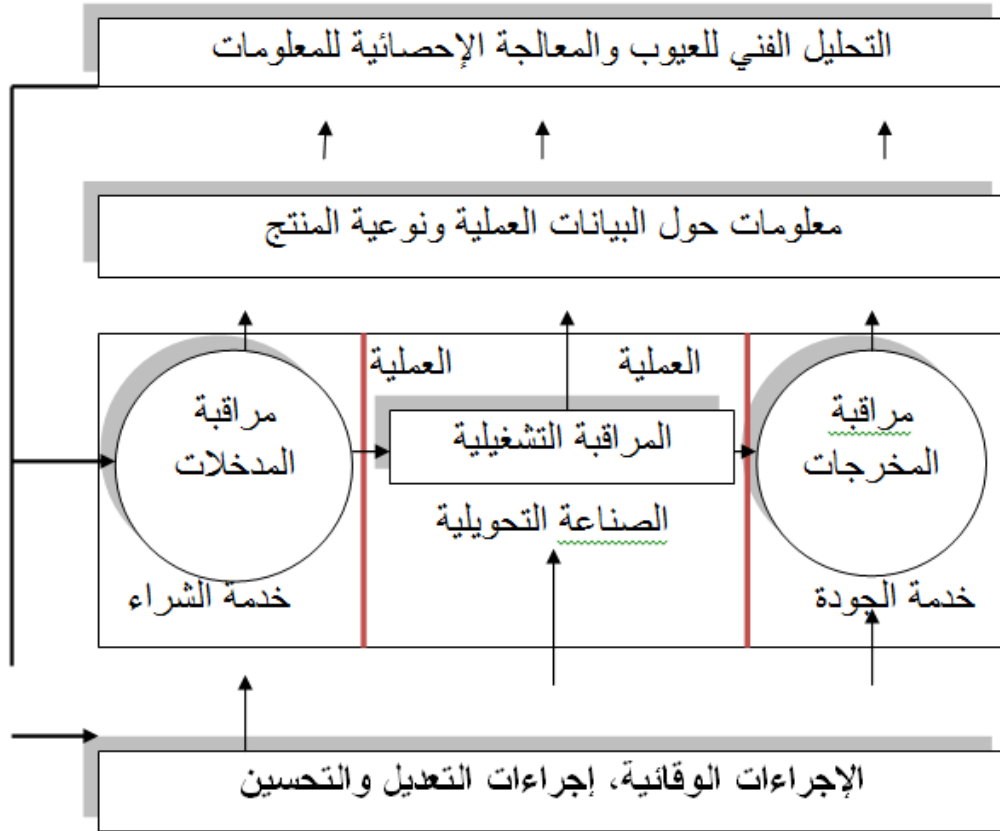
² خضر مصباح الطيطي، "إدارة وصناعة الجودة"، دار الحامد، عمان، الأردن ط1، 2011، ص 48.

³ رشيد مناصرية، "أهمية الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة"، مجلة الباحث العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر 2012 ص01.

التعريف الثالث فهو يؤكد على أنها مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تحسين الأداء مع كل من يتعامل مع المؤسسة سواء العمال داخل المؤسسة أو الزبائن خارج المؤسسة.

من هذا يمكن أن نستنتج أن الموارد الشاملة هي عملية إستراتيجية تستمد طاقة حركتها من توظيف كامل لمواهب أفراد العاملين في المنظمات واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق الجودة والتحسين المستمر للمؤسسة، أو أنها الطريقة التي تتمكن من خلالها المؤسسة من تحسين الأداء بشكل مستمر في كافة مستويات العمل التشغيلي وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمالية المتاحة.

الشكل (2_2): عملية التحسين المستمر



Source: Roger Ernoul " ,Legrand livre de la qualité", edition afnor, France, 2010, P162.

ثالثا: علاقة إدارة الجودة الشاملة بأنظمة الايزو (ISO 9000):¹

إن السلسلة الأولى من المعايير ISO كانت حول تسيير وضمان الجودة التي صدرت سنة 1986²، وثيقة رسمية ذات طابع شمولي لكل ما أقرته هذه المنظمة في مجال الجودة من تأسيسها عام 1946 وحتى الآن. تعبر معايير الايزو 9000 عن التوجيهات والإرشادات لاختيار معايير الايزو وهي تصنف مفاهيم الجودة الأساسية وتعرف المصطلحات وتقدم إرشادات لاختيار واستخدام معايير الايزو، نشير إلى أن هذه الأخيرة تشملها أربعة وثائق هي كالتالي:³

ايزو 9001: تطبق على الشركات ذات تصميم، تطور، تنتج وتخدم المنتجات.

ايزو 9002: تطبق على الشركات التي تعمل في الإنتاج والتركيب.

ايزو 9003: تطبق على الشركات الخاصة بالفحص والاختبار النهائي للمنتجات.

ايزو 9004: تتضمن التوجيهات والإرشادات اللازمة حول التطبيق الملائم للمواصفات.

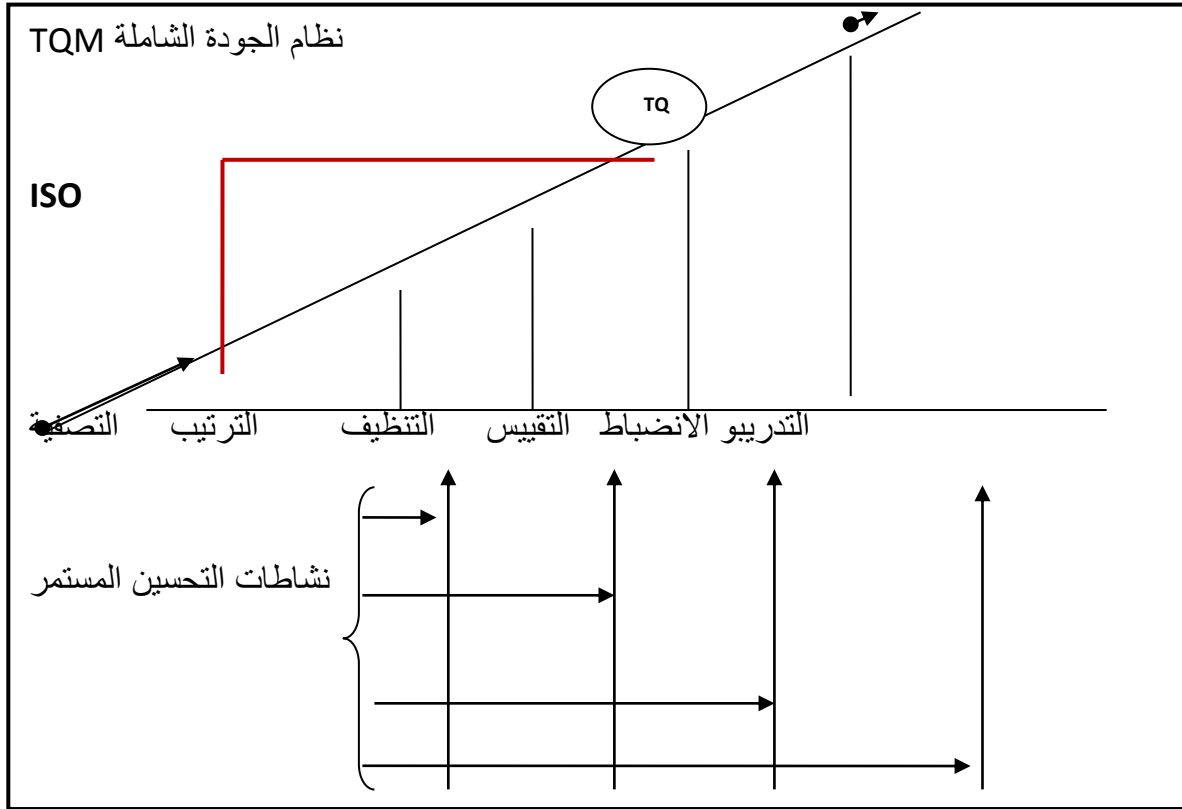
هذا يعني أن هذه المواصفات تهتم بالجودة في التصميم والعمليات والتنفيذ والأنشطة المرتبطة بها، كما أن المواصفات القياسية ايزو 9000 تطبق على كل أنواع الشركات الصناعية والخدماتية. كما أصبحت شهادات الايزو للجودة شرطا للدخول إلى الأسواق في الدول المتقدمة ومحركا عالميا للمؤسسات من أجل بناء أنظمة دالة الجودة فيها. ويمكن توضيح العلاقة بين إدارة الجودة الشاملة ونظام الايزو 9000 وفق الشكل التالي:

¹ مقصود الايزو ISO : عبارة ISO من العبارة الإغريقية ISOS التي تعني التساوي، ولأغراض الجودة فتعني تساوي أو معادلة الشيء مع المواصفة وISO هي اختصار لاسم الهيئة الدولية للمواصفات ومقرها جنيف international organisation for standardisation وهي منظمة غير حكومية دولية متخصصة للمعايرة، مكونة من أجهزة المعايير الوطنية في 130 بلدا تستهدف رفع المستويات القياسية من أجل تشجيع التجارة على المستوى العالمي باستثناء المواصفات الفنية للمنتجات الخاصة بالصناعة الكهربائية والهندسة الالكترونية التي هي مسؤولة عنها منظمة أخرى تأسست 1906 وهي اللجنة العالمية للالكترونيات التقنية EIC، أما منظمة ISO أصدرت مجموعة مواصفات الايزو 9000 ضمن ما يصطلح عليه الإصدار الأول، ثم الإصدار الثاني عام 1994 بعد تعديل الإصدار الثالث كان سنة 2000 وأخيرا الإصدار الرابع عام 2008. (نزار عبد المجيد الحسن عبد الله باشيوة: مرجع سبق ذكره ص48)

² Bernard Froman-jean –Marc Gey", **Qualité Sécurité environnement**", édition afnor, France, 2012, P11

³ نجم عيود نجم، "إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص67.

الشكل (3-2): علاقة التكامل بين نظام الايزو 9000 وإدارة الجودة الشاملة



المصدر : عثمانى أمينة، "علاقة أنظمة الايزو بإدارة الجودة الشاملة"، ملتقى وطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة، 13-14 ديسمبر 2010 ص 11

من الشكل أن الجودة الشاملة ترتبط باستمرار التحسين الذي لا ينتهي والذي يمكن تشبيهه بعجلة تصعد في ارتفاع، بينما تكمن فعالية الايزو 9000 في كفاءته بمنع هذه العجلة من الانحدار والتراجع.

كما يمكن للمؤسسات التي تملك برنامج إدارة الجودة الشاملة أصبح بإمكانها تسجيله للحصول على شهادة الايزو 9000، لأن تطبيق هذه المواصفات يساعد على تقييس أنظمة الجودة في تلك المؤسسات وإضفاء الصفة الرسمية على أنظمة جودتها إذ أن التطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة يتطلب بناء نظام جودة قائم على مواصفات الايزو 9000، أما بالنسبة للمؤسسات الحاصلة على هذه الشهادة فإن أنظمة الجودة لديها تمثل القاعدة القوية التي تستطيع من خلالها تبني مدخل إدارة

الجودة الشاملة بالتركيز على مشاركة العاملين والتحسين المستمر والتركيز على الزبون وهذا كذلك يثبت أن إدارة الجودة الشاملة وأنظمة الايزو متوافقان ولا يوجد تعارض بينهما.

الفرع الثاني: مبادئ ومتطلبات إدارة الجودة الشاملة

أولاً: المبادئ العامة لإدارة الجودة الشاملة

هناك مجموعة من المبادئ تستند إليها إدارة الجودة الشاملة، حيث ظهرت عدة دراسات وأبحاث حولها، إلا أنها تتفق جميعها على مبادئ أساسية نذكر منها:¹

- 1- المستهلك هو من يعرف الجودة ورضا الزبائن هو الأولوية؛
- 2- الإدارة العليا يجب أن تقدم القيادة للجودة؛
- 3- الجودة عبارة عن موضوع استراتيجي يتطلب خطة إستراتيجية؛
- 4- الجودة هي مسؤولية كل الموظفين ضمن كل المستويات في المنظمة؛
- 5- كل الوظائف التي في الشركة يجب أن تركز على تحسين الجودة المستمرة؛
- 6- مشاكل الجودة يجب أن تحل من خلال التعاون ما بين الموظفين والإدارة؛
- 7- التدريب والتعليم لكل الموظفين هو القاعدة الأساسية لتحسين الجودة؛
- 8- تبنى مفهوم اللاحطأ، وذلك بأداء الشيء الصحيح بشكل صحيح من أول مرة؛²
- 9- سرعة الاستجابة للمتغيرات وتبسيط الإجراءات والفعالية التشغيلية؛
- 10- اتخاذ القرارات على أساس الحقائق؛
- 11- الحرص على العلاقات المنفعية المتبادلة مع الموردين.³

نستنتج أن مبادئ إدارة الجودة الشاملة تركز على تحسين الجودة كقوة محفزة في كافة المجالات الوظيفية وعلى كل المستويات في الشركة، كما نستنتج من مبادئ إدارة الجودة الشاملة أن هذه الأخيرة لها أهداف في المؤسسات الإنتاجية والخدمائية، تتمثل في خلق بيئة لدعم التطور المستمر، كسب ثقة

¹ محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، "إدارة الجودة المعاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009، ص53

² رشيدة مناصرية، مرجع سبق ذكره، ص 01

³ Secrétariat central de l'ISO, « Principes de mangement de la qualité », suisse, 2012,P12

العملاء والمحافظة عليها باستمرار والقدرة على التنافس في السوق، كما تهدف إلى تخفيض التكاليف بتقليل الأخطاء ونسبة تكرار العمل والعمل الإضافي وزيادة العوائد والأرباح وذلك عن طريق زيادة المبيعات وزيادة المشاركة في السوق، هذا كله يمثل عوامل القوة للتنافسية خاصة في السوق الدولي.

ثانياً: متطلبات إدارة الجودة الشاملة

إن عملية إدارة الجودة الشاملة تركز على مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بالجانب المعرفي ومنها ما هو مرتبط بالجانب البشري والمادي والمالي، ويمكن اختصارها فيما يلي:¹

1-تبني ثقافة الجودة في المؤسسة: وذلك بإعادة تشكيل ثقافتها بطريقة تؤدي إلى قبول

التجديد والإيمان من جميع العاملين في برنامج الجودة الشاملة، حيث تطبيق هذا المفهوم يقتضي توفير البيئة الملائمة التي تساعد على توفير فرص الإبداع والتحسين المستمر.

2-نشر مفاهيم الجودة الشاملة والترويج لها قبل البدء بتطبيق المفهوم: لضمان تقبل العاملين

المفهوم الجديد وعدم رفضه فضلاً عن التعرف على المعوقات التي قد تعرقل تطبيق المفهوم، لكي تتم مراجعتها والتصدي لها، وذلك عن طريق المحاضرات والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي يديرها خبراء في الجودة الشاملة.

3-التعليم والتدريب: لكي يتم تطبيق هذا المفهوم بنجاح لا بد من إخضاع العاملين كافة إلى

دورات تعليمية وتدريبية مستمرة، لغرض مواكبة التطوير والتحسين المستمرين.

4-الإشراف والمتابعة: من بين مستلزمات تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة وضع برنامج

للإشراف على فرق العمل ومتابعتها وتعديل أي مسار خاطئ، ومتابعة الانجازات، والتنسيق بين أفراد المؤسسة، ومراعاة المصلحة العامة.

5-إستراتيجية تطبيق الجودة الشاملة: تتضمن الخطوات الآتية: الإعداد لتطبيق البرنامج،

التخطيط، وضع المعايير اللازمة لقياس الجودة، التقييم في ضوء المعايير التي تم تحديدها والطرق

¹ - هناء محمود القيسي، "فلسفة إدارة الجودة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011، ص ص 82، 83.

الإحصائية الملائمة وإدارة الموارد التي تتضمن كيفية تحديد الموارد البشرية والمادية، ووضع الأسس الهيكلية لتطبيق البرنامج.

6- التعرف على الاحتياجات بشكل دقيق وواقعي: وذلك بوضع المعايير اللازمة لتلبية الاحتياجات.

7- وضع نظام الحوافز: إن هذا الأمر يحتل مكانة مهمة، لما له دور كبير في تدعيم الأداء الملتزم، وإشعار العاملين بدورهم الكبير في نجاح عمل الشركة، حيث يساهم في خلق شعور الانتماء من العاملين إلى المؤسسة التي يعملون بها وترسيخ ثقتهم بأنفسهم.

في الأخير يمكن أن نستنتج أن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الاقتصادية مرهون بتوفير وتسخير جميع الإمكانيات والموارد اللازمة لذلك، والتي من أهمها الموارد البشرية، لأن التنافس في ظل عالمية السوق أصبح يعتمد على تنمية الموارد والكفاءات البشرية باعتبارها القادرة على الإبداع والتطور وحسن إدارة التغيير الاقتصادية.

الفرع الثالث: مزايا تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تنافسية المؤسسة

تعد الجودة أهم الأسلحة التنافسية للمؤسسة، ومصدر تفوقها وتميزها تنافسيا، باعتبارها عامل جذب العديد من الزبائن والمستهلكين والوسيلة الناجحة لتلبية حاجاتهم ورغباتهم.

أولا: علاقة الجودة بين الحصة السوقية والأرباح

لقد أثبتت العديد من الدراسات أن تحسين الجودة للسلع والخدمات، يسمح للمؤسسات بالبيع بأسعار مرتفعة، ورفع حصتها في السوق، مما يساهم في زيادة أرباحها وتدعيم موقعها التنافسي أمام المنافسين الآخرين، هذا بتخفيض تكاليف الإنتاج المتمثلة في التقليل من الأخطاء، تقليل إعادة التشغيل، تحسين استخدام الآلات والخامات وكذلك آثار الحجم التي ينجم عن الزيادة في الإنتاجية.

ثانيا: العلاقة بين الجودة والاستراتيجيات التنافسية

تعتبر الجودة الشاملة عامل مهم لنجاح الاستراتيجيات التنافسية الأساسية الثلاث التي اقترحها

PORTER والمتمثلة في إستراتيجية السيطرة على التكاليف والتميز والتركيز.

1 . أثر الجودة على استراتيجية التكاليف: بالرغم من الاعتقادات السائدة التي ترى بأن الجودة لا تلعب دور مهم في إستراتيجية السيطرة بواسطة التكاليف، إلا أن الصناعات اليابانية أثبتت عكس ذلك، حيث أثبتت أن الاستراتيجيات التي تركز على إبعاد الجودة الشاملة المطابقة والتقليل من الأخطاء والأعطاب الوظيفية لعمليات الإنتاج...الخ. تكون أكثر فعالية من غيرها من الاستراتيجيات، كما تعتبر الجودة كمرادف لزيادة فعالية نظام الإنتاج.¹

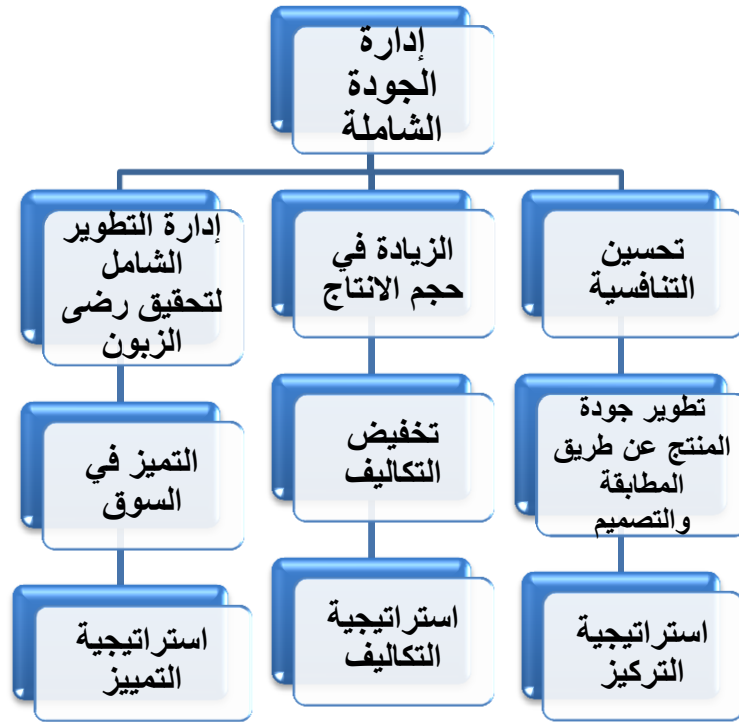
2 . أثر الجودة على استراتيجية التميز: أما بالنسبة للجودة الشاملة ودورها في إستراتيجية التميز، فالجودة كعامل تميز بين معروضات المؤسسات، وتعتبر كبعد من الأبعاد الأساسية في إستراتيجية التميز، حيث تركز هذه الأخيرة على بعد التصميم خاصة التصميمات الابتكارية للسلع والخدمات التي تضمن أحسن إشباع لحاجات ورغبات الزبائن والمستهلكين مقارنة بمنتجات المنافسين.

3 . أثر الجودة على استراتيجية التركيز: أما بالنسبة لإستراتيجية التركيز فهي تركز على البعدين السابقين للجودة المتمثلين في المطابقة والتصميم وكذا المزايا المكتسبة في مجال الجودة الشاملة، هذا ما يساعد المؤسسة على اختراق أجزاء في السوق ذات المردودية الجيدة، واكتساب ثقة ووفاء زبائنها.

يمكن أن نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ وعيل ميلود، "أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة"، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحرقات في الدول العربية، يومي 8-9 نوفمبر 2010 جامعة شلف، الجزائر، ص04.

الشكل (5-2): أهمية الجودة الشاملة في تطبيق الاستراتيجيات التنافسية



المصدر: مديحة عباس، " تطبيق مبادئ الجودة في المنظمات لتحقيق الميزة التنافسية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 28 العراق، 2011، ص 173 .

بناء على ما سبق فإذا كانت القدرة التنافسية للمؤسسة تتمثل في القدرة المستمرة على توفير المنتجات والخدمات بشكل أفضل من المنافسين، وأنها مبنية على أسس تشمل عدة جوانب كالجانب المالي التجاري والتقني... الخ. ففي ظل محيط تنافسي يمكننا أن نتصور أحسن وسيلة للحفاظ على هذه القدرة تتمثل في الدراسة الدائم والمستمر عن الجودة الشاملة، هذه الأخيرة شاملة لكل وظائف المؤسسة ويتم تسييرها من طرف كل أفرادها بغية تكييف السلع أو الخدمات مع رغبات الزبائن.

المطلب الثالث: تجارب دولية حول تنمية التنافسية التصديرية

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على تنمية التنافسية التصديرية التي أصبحت المسعى الحقيقي من أجل بلوغ الأسواق الخارجية لأي منتج محلي خاصة في مجال الصادرات الصناعية، من أجل تحقيق هذا المسعى عملت الكثير من الدول الحديثة التصنيع والتي برزت خاصة

سنوات السبعينيات إلى وضع جملة من الإجراءات والسياسات لتنمية تنافسيتها التصديرية والتوجه نحو التصدير، ومن بين التجارب الدولية في هذا المجال نورد ما يلي:

الفرع الأول: تجربة كوريا الجنوبية

حققت كوريا الجنوبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نقلة تنموية شاملة على كافة مستويات التنمية، محققة معدلات نمو صناعية عالية، وارتفاع لمعدل نمو الصادرات بصورة مستمرة مما أدى إلى إطلاق الاقتصاديون الكوريون على التجربة الكورية ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية.

ترجع أهمية هذا التحول التنموي إلى قصر المدة الزمنية التي تمت فيه من ناحية، وإلى حجم الإنجاز التنموي المتحقق بالرغم من تدني نقطة البدء في عملية التنمية من ناحية أخرى. فقد خرجت كوريا من الحرب الكورية (1950-1953) منهكة اقتصاديا واجتماعيا، حيث كان الاقتصاد الكوري في حالة دمار شامل بفعل الحرب، وظللت البلاد تعاني من تلك الآثار حتى عام 1960. ومع بداية الستينيات بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادي بوضع أول خطة للتنمية الاقتصادية الخماسية (1962-1966) ركزت فيها على إستراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على الدخول مجال التصنيع. حيث أدت خطط التنمية الخماسية الأربع الأولى إلى ظهور رأسمالية صناعية كورية في شكل شركات عملاقة تعرف باسم مجموعة تشابول **Chaebol** استطاعت أن ترقى بالصناعة الكورية وتخرج إلى ميدان التصدير¹.

أولا: التصنيع والتحول الهيكلي في كوريا الجنوبية

في السبعينيات أتبعَت الحكومة الكورية سياسات متحيزة لصالح المؤسسات الضخمة (chaebol)، وكانت تعمل الحكومة على تنمية الصناعات الثقيلة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. اضطلعت الحكومة بدور نشط في إعادة تشكيل هيكل الصناعة، حيث أعادت تنظيم الصناعات بصورة كاملة وفق النموذج الياباني الذي يجعل من الحكومة صاحبة الدور الأساسي في قرارات خفض

¹ كمال عياشي، "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس ديسمبر 2009، ص 221.

طاقات الإنتاج (كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة لصناعة السفن) كذلك اتخذت الحكومة قرارات بتقسيم أكبر ست مجموعات صناعية في عام 1985 كدلالة على وجود حدود لرغبة في توزيع عبء مخاطرة القطاع الخاص على المجتمع، ومن جهة أخرى قامت الحكومة بضم بعض الوحدات الصناعية الخاسرة إلى المجموعات الصناعية الكبيرة.

نتيجة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكورية في مجال التحول الصناعي، نلاحظ حسب الإحصائيات الخاصة بمعدلات النمو للاقتصاد الكوري أن هناك ارتفاع في حجم النمو في قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغ 15.2% في عام 2000 و 20.9% في 1999، هذا بسبب انتقال التوظيف من الزراعة إلى الصناعة من جهة، والاهتمام البالغ الذي أولته الحكومة الكورية لإحداث تحول هيكلية في الصناعة الكورية. وفي هذا السياق نورد مؤشر أكثر أهمية للتغيير الهيكلي وهو نصيب القطاعات المختلفة في التوظيف الإجمالي، ذلك نظراً لأنه من أهم الأهداف الرئيسية لسياسة التحول الهيكلي هو نقل العمالة من أنشطة ذات إنتاجية أقل إلى أنشطة ذات إنتاجية أعلى. ومن خلال بيانات البنك الدولي تم ارتفاع نصيب الصناعة وانخفاض نصيب الزراعة في التوظيف الإجمالي، فعلى سبيل المثال فإن نصيب قوة العمل في الزراعة بلغ 66% في عام 1960 ثم انخفض إلى 45% في عام 1977، في حين نصيب الصناعة ارتفع من 9% إلى 33% في نفس الفترة.¹

ثانياً: التغييرات الهيكلية في الصادرات التصديرية

تمثل المنتجات الأولية 72.6% من إجمالي الصادرات في عام 1962، تليها منتجات الصناعة الخفيفة بنسبة 20.3% ثم منتجات الصناعة الثقيلة والكيميائية بنسبة 7.1% أما بعد خمس سنوات فحسب، أصبحت نسبة منتجات الصناعات الخفيفة 63.9% من إجمالي الصادرات، في حين انخفضت نسبة المنتجات الأولية إلى 27.5%، بينما ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية الثقيلة والكيميائية بصورة طفيفة لتصل إلى 8.6%. وقد ظلت نسبة الصناعات الخفيفة مستقرة عند مستوى يقدر بسبعين في المائة حتى عام 1974 بينما هبطت إلى 50% في عام 1980. هذا الانخفاض الحاد

¹ كمال عياشي، المرجع السابق، ص 222.

قابله زيادة مماثلة في نسبة منتجات الصناعة الثقيلة والكيميائية من 21 % في عام 1972 إلى 42% في عام 1980. أما في بداية الثمانينيات كانت أغلب سلع التصدير هي السلع التقليدية مثل المنسوجات والأقمشة، فهي تعتبر سلع كثيفة العمالة، وبلغت نسبة هذه الصناعة نحو 30% من إجمالي الصادرات، إلا أنه كانت سلع جديدة تشق طريقها بسرعة، من بينها الآلات الإلكترونية والحديد والصلب والسفن. علاوة على ذلك بدأت منتجات التكنولوجيا العالية والكثيفة لرأس المال تحتل موقعا هاما بين صادرات البلاد.

أن التغيرات في هيكل الصادرات تعكس التغييرات في إستراتيجية التجارة والميزة النسبية الديناميكية في كوريا. وقد قامت الحكومة في المرحلة الأولية للتصنيع التي بدأت عام 1962، بتشجيع تصدير السلع التي يعتمد إنتاجها أو تجميعها اعتمادا كبيرا على العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر، ومن ثم حققت ميزة نسبية في التجارة الدولية. ومع تراكم المزيد من رأس المال والمهارات التكنولوجية في الاقتصاد وفقدانه لميزة العمالة غير الماهرة المنخفضة الأجر انتقلت الميزة النسبية لكوريا إلى المنتجات القائمة على العمالة الماهرة والكثيفة العمالة أو المنتجات كثيفة رأس المال.

من الملاحظ أن أهم أسباب الطفرة في الصادرات خلال الثلاثين عاما الأخيرة يرجع أساسا إلى قدرة الاقتصاد الكوري على تنويع بنوده التصديرية، حيث إن عدد البنود التصديرية لم يتعدى 900 بندا عام 1970 وارتفع إلى 2697 بندا خلال عام 1990 وقفز إلى أكثر من 80 ألف بندا تصديريا خلال عام 2000. وبالتالي فإنه عند تعرض الاقتصاد الكوري لأي هزة اقتصادية فإن الأسواق الخارجية تكون قادرة على استيعاب الفائض الإنتاجي الكوري متأثرة بانخفاض أسعار العملة الوطنية وهو ما حدث خلال أزمة عام 1980 وعام 1997 ليعود الانتعاش الاقتصادي مجددا معتمدا على التجارة الخارجية.

أخيرا يلاحظ المرونة الشديدة للواردات حيث تتقلص سريعا في الأزمة لتحل المنتجات المحلية كبديل للسلع المستوردة ذات التكاليف العالية بسبب انخفاض العملة المحلية¹.

¹ كمال عياشي، نفس المرجع السابق، ص 223.

الفرع الثاني: التجربة الماليزية

تمكنت ماليزيا من ترقية صادراتها بنسبة 17% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 1987-1993 حيث بلغت 47 مليار دولار أمريكي. انعكس انتعاج ماليزيا لإستراتيجية التصنيع إيجابا على صادراتها، حيث وصلت مساهمة المنتجات الصناعية 71% من إجمالي الصادرات سنة 1993. وتواصل هذا النهج إلى غاية منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت معظم الصادرات الماليزية تتشكل من مادة وحيدة متمثلة في البترول الخام، والتي كانت عماد الصادرات الماليزية بالإضافة إلى المطاط، وزيت النخيل، خشب الأشجار.

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآلات الكهربائية التي بلغت مساهمتها نسبة 60% في صادرات ماليزيا الصناعية، ثم تأتي في المرتبة الموالية من حيث الأهمية كل من المنسوجات والكيماويات والبترول والمعادن. كما حققت ماليزيا نجاحا على مستوى تنوع أسواقها العالمية، حيث تقوم بالتصدير إلى اليابان 17% من صادراتها الإجمالية، كما تقوم بتصدير ما نسبته 16% من صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وما يقارب 15% إلى الولايات المتحدة الأمريكية.¹

كان هذا التطور في هيكل الصادرات الماليزية كنتيجة لمرحلة الصناعات التصديرية التي دخلتها ماليزيا والتي بدأت مطلع السبعينيات. حيث شجعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الاليكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي الدعامية الأساسية لصادرات ماليزيا في الوقت الحالي. وكان الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على الصادرات من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط إنتاجهم سواء الأمامية أو الخلفية، بحيث استطاعت ماليزيا من خلال الاستثمار الأجنبي من تنوع قائمة صادراتها وإبعادها عن الصادرات النفطية والتقليدية التي تعرف أسعار عالمية شديدة التقلب. وتعتبر

¹ مصطفى بن ساحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في التجارة الدولي، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011، ص ص 101، 102.

الصادرات الالكترونية أهم صادرات ماليزيا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحالي.

هناك أيضا عامل آخر إلى جانب الاستثمار الأجنبي يعود له الفضل في تسهيل نمو وتنوع الصادرات الماليزية على نطاق واسع، ويتمثل هذا العامل في نظام تزويد الشركات بالمساعدات والتمويل للإنتاج الموجه للصادرات، حيث عملت الحكومة الماليزية على تقديم حوافز لكل المنتجين والمصدرين في المناطق غير النامية، كما شمل هذا الإجراء المستوردين للتكنولوجيا الحديثة وكذا المستثمرين في المنتجات غير التقليدية، كما أقدمت الحكومة الماليزية على تقديم جملة من الخدمات والحوافز للصادرات، والتي من بينها ما يلي:

- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية؛
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 05% من قيمة الصادرات؛
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات، والتأمين على الصادرات وتأمين الحمولات المستوردة؛
- استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

الفرع الثالث: التجربة اليابانية

كان النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات اليابانية ناتجا لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية والتعليمية وفيما يلي نذكر أهم هذه المتغيرات.¹

أولا: توفير نظام متكامل لتنمية الصادرات

رفعت اليابان شعار "التصدير أو الموت" في عام 1958، ولكن الشعار يحتاج إلى القدرة على تنفيذه والرغبة في جعله حقيقة حتى يمكن أن يرى النور. لهذا وفرت الحكومة اليابانية عناصر النظام المتكامل لتنمية صادراتها والتي تشمل العديد من المنتجات التصديرية، وأجهزة ترويج الصادرات والائتمان

¹ يحي سعيد علي عيد، "التسويق والتصدير"، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000، ص ص 331، 332.

والضمان فضلا عن حوافز وإجراءات مرنة للتصدير ونظام فعال لنقل الصادرات. ومن بين الأنشطة التي قامت بها هيئة التجارة الخارجية اليابانية نذكر مايلي:

- تنظيم المشاركة في المعارض والأسواق الدولية؛
- إعداد البحوث التسويقية للسلع والخدمات اليابانية في الأسواق المختلفة؛
- توفير المعلومات التجارية والاقتصادية عن الأسواق الخارجية؛
- إصدار نشرات وكتيبات عن السوق الياباني والأسواق الخارجية؛
- تنمية التعاون الصناعي والاستثماري بين الشركات اليابانية والعالم الخارجي.

ثانيا: الإهلاك السريع للآلات

سمحت الحكومة اليابانية بالإهلاك السريع لمعدات القطاعات الصناعية الواعدة من أجل سرعة تطوير معدات الإنتاج ومن ثم تزايد الإنتاجية. كذلك شجعت هذه السياسة رجال الأعمال على استيراد المعدات المتطورة لزيادة الطاقة الإنتاجية لشركاتهم.

ثالثا: إعفاء السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية

أعفت السلطات اليابانية العديد من الخامات السلع الوسيطة من سداد الرسوم الجمركية عند دخولها الجمارك اليابانية. ونتج عن ذلك انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية الصناعية.

رابعا: الدور الإرشادي للدولة

يرى العديد من الاقتصاديين أن اقتصاديات السوق يمكن أن تعمل بشكل أفضل في ظل دور إرشادي إيجابي للدولة، حيث قدمت الحكومة اليابانية عدة منح لإنشاء منظمات صناعية تقوم بدور حيوي لتطوير الصناعة وتنميتها، كما دعمت الدولة أنشطة البحوث والتطوير.

خامسا: تزايد قيمة الين الياباني

قيمة الين أخذت في التزايد حتى بلغت 90 ين مقابل الدولار الأمريكي الواحد، بعد إن كانت 360 ين مقابل الدولار الأمريكي في الستينيات، وجاء ذلك نتيجة مجموعة من السياسات المالية والنقدية الفعالة التي اتبعتها اليابان.

سادسا: الخوصصة

بادرت اليابان بخوض تجربة الخوصصة للعديد من الشركات العامة في مجال السكك الحديدية والاتصالات، وتم وضع عدة معايير لتحديد أولويات خوصصة الشركات.

سابعا: تزايد استثمارات البنية الأساسية

لقد شمل المفهوم الموسع الياباني للبنية الأساسية مراكز البحوث والتطوير التي أنشأتها الدولة لخدمة قطاعات الصناعة المختلفة.

ثامنا: التحرير التدريجي للصناعة اليابانية

يتفق الاقتصاديون على أن الحماية المستمرة للصناعات الوطنية قد تكون ذات ضرر يفوق الفائدة منها لهذا تبنت الحكومة اليابانية برنامجا تدريجيا لتحرير قطاعات الصناعة الذي نتج عنه تحسين الإنتاجية ونمو القدرات التنافسية.

تاسعا: نقل التكنولوجيا

اعتمدت اليابان على قناتين للحصول على التكنولوجيا المتقدمة من الخارج. أول القنوات قامت باستيراد السلع الرأسمالية من الدول الغربية المتقدمة والعمل على فكها وتقليدها ثم تطويرها والقناة الثانية على استيراد التكنولوجيا وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا.

عاشرا: سياسة العون المالي

تبنّت وزارتي المالية والتجارة الدولية والصناعة سياسة مالية لتطوير الصناعة اليابانية وتقوم هذه السياسة على منح القروض مخفضة الفوائد تستخدم في استثمارات هذه الصناعات وتوسيعها.

الحادي عشر: دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم

عمدت الحكومة اليابانية إلى تطبيق عدة سياسات بهدف توفير الخدمات التمويلية والضريبية وخدمات تنمية القوى البشرية لهذه المؤسسات، وأعطتها مبدأ الأفضلية في جميع المجالات، وأقامت الدولة عدة تنظيمات لأداء هذه الخدمات ومنظمات للبحوث والفحص ومراكز للمعلومات تنتشر في جميع المحليات اليابانية وتقدم خدماتها لهذه المؤسسات ومن هذه المعاملات التفضيلية لهذه المؤسسات نذكر:

- تحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة على معاملة ضريبة مميزة فمثلا تطبق عليها شريحة ضرائب بمعدل 37.5% مقابل 50% على الشركات الكبيرة.
- كذلك تسمح السلطات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة بإهلاك آلتها خلال فترات أقصر من تلك المسموح بها للشركات الكبيرة.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة لدعم وتنمية التنافسية التصديرية

من خلال عرض الوضع الراهن لتنافسية الصادرات الصناعية لبعض الدول كما ظهر لنا أن هناك اهتمام كبير من طرف هذه الدول من أجل النهوض وترقية وتنويع الصادرات من خلال تطبيق معايير التنافسية. لذا فإن رفع تنافسية الصادرات الصناعية يتطلب إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في مختلف الدول النامية بشكل يدعم الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية من خلال ما يلي:

1- وضع رؤية إستراتيجية وآليات محددة لتنمية الصادرات الصناعية تتضمن:

- وجوب النظر إلى منظومة التصدير بوصفها منظومة متكاملة في صورة سياسة تصديرية تأخذ في اعتبارها علاج وحل كل المعوقات والقيود ذات الانعكاسات السلبية على الصادرات. وكذلك

كل العوامل الايجابية، وتقوم الجهات والبرامج ذات الصلة بعملية التصدير، كما تأخذ في اعتبارها استراتيجيات التطوير اللازم في مقومات المنظومة الصناعية، باعتبار أن القدرة التصديرية للمنتجات ذات المزايا التنافسية لا بد وأن تدعمها منظومة صناعية ذات منتجات تخضع لاحتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

- تحويل الصناعات ذات الميزة النسبية إلى صناعات ذات ميزة تنافسية من خلال إجراء تكامل وتشابك سواء داخل هذه الصناعات أو بينها وبين الصناعات الأخرى.
- الاستفادة من وجود المناطق الصناعية الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والدخول في مجال إعادة التوطين الدولي للصناعات.
- التركيز على الصناعات الرأسمالية التي تعتمد على التكنولوجيا المحلية.
- حصر الطاقات الإنتاجية غير المستغلة في الأنشطة الصناعية المختلفة ومحاولة استغلالها بهدف زيادة الإنتاجية وتخفيض التكلفة الصناعية وزيادة القدرة التنافسية للصناعة الوطنية.
- رسم سياسة خاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالصناعات الكبيرة، وتنفيذ هذه السياسة ليس فقط في حل مشكلة البطالة وزيادة الإنتاج الصناعي وربما الصادرات، ولكن أيضا في نشر الوعي الصناعي على المستوى الوطني، وأيضا بهدف توفير التخصص الذي يحقق الجودة والتطوير وخفض التكلفة.

2- التركيز على المزايا التنافسية إضافة إلى المزايا النسبية.

3- إرساء منهجية مقترحة لوضع نمط جديد للصادرات الصناعية.

4- تقوية علاقات التشابك الأمامية والخلفية داخل قطاعات الاقتصاد الوطني، وداخل قطاع الصناعة.

5- نقل وتوطين التكنولوجيا اللازمة للصناعات ذات القدرة التصديرية العالية.

6- دراسة المنتجات الصناعية ذات المزايا التنافسية وتصنيفها قطاعيا وتكنولوجيا.

7- تحليل أسواق التصدير من حيث المواصفات المطلوبة والأسعار التنافسية ومراجعة الإمكانيات التصنيعية المتاحة والمطلوبة لفتح أسواق تصديرية جديدة، وذلك باستغلال العلاقة التكاملية بين منظومة الصناعة وتلك الخاصة بمنظومة التصدير.

8- وضع أولويات تقديم الدعم للصناعات الواعدة طبقاً لقيمة الصادرات والتكنولوجيا المستخدمة والإمكانات التصنيعية المتاحة ومواصفات الجودة الممكنة وفرص التشغيل.

9- إعادة النظر في سياسة المعارض ومستوياتها.

في الأخير يمكن القول أن تنمية ودعم التنافسية التصديرية باعتبارها أحد استراتيجيات التنمية تُنفذ من خلال مجموعة من الإجراءات والوسائل، بغرض تمكين الصادرات لأي بلد من الحصول على القبول في الأسواق العالمية. ذلك من خلال رفع قدرتها التنافسية من حيث السعر والجودة، وبالتالي ضمان تنوع الصادرات والابتعاد عن مشكلة الأحادية في التصدير، إذاً فهي أصلح ما تكون لمعالجة حال الدول النامية والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها.

المبحث الثالث: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري

يظن البعض بأن الميزان التجاري لا يرتبط بسعر صرف العملة المحلية، ولكن ما تم التحقق منه أن هناك علاقة وثيقة ما بين سعر صرف العملات المحلية والميزان التجاري، ويرجع ذلك إلى أن كل دولة لا تطبق التحديد الإداري وتتبع نظام الصرف الحر.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

يقصد بتقلبات سعر الصرف "تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها، ويساهم هذا التقلب في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية"¹.

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادتها توحي أن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية لدولة، وعليه فإنها تخفض من حجم التجارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهياكل إنتاج تجارية متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهياكل الإنتاج وحجم تجارة أقل، وفي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

-ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار.

-ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.

¹ د بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 03، المجلد 04، 2018، ص 123.

- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار: ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عليه زيادة الفعلية في الأسعار.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية في ظل دون تغيير، وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة لسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات وبتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفص الدخل الحقيقي المتاح وتم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية تراجع، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة، فعادة ما تشكل نصيب وافر في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرةً على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل المناسب يمكن من استغلال الموارد المحلية¹.

إن زيادة كمية الواردات نتيجة تخفيض سعر الصرف ربما لا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها (أي زيادة الطلب على الصرف الأجنبي)، كما كانت عليه من قبل ويتوقف الأمر على درجة مرونة الطلب السعرية على الواردات التي تتأثر بعامل مهم ألا وهو وجود بدائل محلية جيدة لتلك المنتجات المستوردة، فتوفر مثل هذه البدائل سيمكن المستهلكين من التحول إليها بدلاً من السلع المستوردة مما يقلل من قيمة الواردات.

¹ بن عبد العزيز سمير وآخرون، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

المطلب الثالث: أثر سياسة تخفيض العملة وفق منهج المرونات على الصادرات شرط

مرشال

من أجل معالجة الخلل في الميزان التجاري تلجأ المؤسسات النقدية الدولية إلى تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها منهج المرونات من أجل إحداث التوازن الخارجي.

الفرع الأول: منهج المرونات

يقوم هذا الأسلوب بالتركيز على رصيد الميزان التجاري على اعتبار أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات عند إنجاز هذا المنهج، ومنه فإن أي تغيرات تحدث في سعر الصرف يكون لها تأثير على الأسعار النسبية للصادرات والواردات مما يؤدي إلى تغيرات في وضع الميزان التجاري.¹

الفرع الثاني: التحليل النظري المنهج المرونات

يرجع الفضل في صياغة وبلورة تأثير منهج المرونات من الناحية النظرية إلى "Robinson" سنة 1937، وهذا استجابة لحاجة النظرية في تكييف ميزان المدفوعات تماشياً مع أسعار صرف أكثر مرونة.

ويقوم أساساً على دراسة كيفية معالجة الخلل في الميزان التجاري لدولة معينة، ويرتكز منهج المرونات على دراسة كل من مرونتي الطلب المحلي على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات وتحليل أثر تخفيض قيمة العملة المحلية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري، وينطلق في تحليله هو شرط Marshal-Lerner والذي يقوم بالأساس على تحديد الشروط اللازمة حتى يتسم سوق الصرف بالتوازن والاستقرار.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في الميزان المدفوعات من خلال تغير مستوى الأسعار لسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية في كل من الأسواق المحلية والأجنبية، مما يشجع

على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والإنتاج، كما أنه يزيد من الطلب الخارجي على الصادرات المحلية نتيجة لانخفاض أسعارها.

الفرع الثالث: فرضية نظرية منهج المرونات

يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:¹

- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنر هي: $B=0$.
- وجود مرونة لا نهائية بنسبة لصادرات الدول الداخلية في التبادل، أي أن المنحنى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقياً، وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها ويعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، وبالتالي ثبات المداحيل.
- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي إلى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

الفرع الرابع: مميزات نظرية أسلوب المرونات

يتميز هذا الأسلوب بما يلي:²

- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين، وبالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.
- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، إذ أنه يركز فقط على صادرات وواردات السلع والخدمات.

I- صياغة النظرية لمنهج المرونات:

تعتمد هذه النظرية على صياغة مارشال - ليرنر، وإظهار مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات والاشتقاق النظرية، فعند يتم انطلاق التحليل من ميزان المتوازن بافتراض ما يلي:¹

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف بالعملة الأجنبية.

B: الميزان التجاري وهو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات.

Ex: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$= \frac{\Delta X}{X} \frac{\Delta P}{P1}$$

حيث X: التغير في الصادرات.

P: التغير في سعر الصرف.

وتعني قيمة Ex: قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلها دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.

إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$l_x = \frac{\partial x}{\partial p} = \frac{p}{x}$$

En: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف وتعطى كما يلي:

$$ln = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M}$$

حيث:

M: التغير في الصادرات.

P: التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة Ln: قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلها كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة. وإذا اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$l_n = \frac{\partial M}{\partial p} = \frac{p}{M}$$

بما أن افترضنا أن M مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها إلى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف P لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي: Mp، وبالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$\hat{B} = X - MP$$

وتسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغيير رياضياً (اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial x}{\partial p} - \left(\frac{\partial M}{\partial p} P + M \right)$$

$$\frac{\partial B}{\partial P} = \frac{\partial x}{\partial p} - \left(M + \frac{\partial M}{\partial p} P \right)$$

أو: بإخراج M عامل مشترك نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial x_1}{\partial pM} - L_1 + \frac{\partial MP}{\partial PM} \right)$$

وحيث أنه تم الانطلاق من الميزان المتوازن أي:

$$M_p x = B \text{ أو } x - M_p = 0$$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 7 كما يلي:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M \left(\frac{\partial x}{\partial P} - (1 + \frac{\partial M}{\partial P}) \right)$$

بالتعويض في 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$\frac{\partial B}{\partial P} = M(e_x - (1 - l_n)) = M(l_x + l_n - 1)$$

وتعني المعادلة (8) أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير

بالمقدار:

$$(9) M (L_x + l_n - 1)$$

وبعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري.

$$L_x + l_n > 1$$

أي مجموع مرونتي الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف يجب أن يكون أكبر من الواحد

وهو الشرط المعروف بشرط مارشال-ليرنر:

أما إذا كان: $L_x + l_n = 1$ فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.

وفي حالة: $L_x + l_n < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى، أي يكون مجموع المرونتين أكبر من 1 الصحيح، وهو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر"، وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض"، فعند حدوث عجز على الدولة أن تتبع سياسة تخفيض قيمة عملتها وعند حدوث فائض فلا بد عليها أن تتبع سياسة رفع قيمة العملة، والأثر الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان يعتمد على مرونة الطلب العالمي وصادرات الدولة ومرونة الطلب الوطني على الواردات، فإذا كان المرونتين أكبر من 1 فإن تخفيض العملة يؤدي إلى تلاشي العجز في الميزان، كما أن رفع قيمة العملة يؤدي إلى تلاشي الفائض.

II- ميكانيزمات التأثير:

يتم ميكانيزمات التأثير على الميزان في الحالتين وفق الأطروحة التالية:

أ- حالة العجز: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات تبدو مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه تلاشي عجز الميزان.

ب- حالة الفائض: بإحداث رفع قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات مناظرة أيضاً على أسعار كل من الصادرات، بحيث أن أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين، فيزداد طلبهم أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات.

خلاصة الفصل:

نستنتج أن هناك علاقة وثيقة بين أرصدة ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ويمكن تعديل العجز والفائض فيه عن طريق سياسة تخفيض العملة نظرا لما لها من قدرة على تصحيح اختلالات الميزان التجاري وحماية الصادرات من تقلبات سعر الصرف.

ان ارتباط النمو الاقتصادي مرتبط اساسا بقدرة التنافسية للصادرات لتتمكن اخيرة من المنافسة في الأسواق الأجنبية لأنه النشاط التصديري يعد من أهم خيارات النمو والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث

أثر سعر الصرف على حجم
الصادرات في الجزائر خارج
المحروقات

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف متغير اقتصادي شديد الحساسية نظرا للمؤشرات الخارجية والداخلية: أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، لذا لم يعد مبنيا على استنباط واستعراض مختلف النظريات الاقتصادية بل أصبح محاولة لفهم علاقته بمتغيرات أخرى وذلك من خلال استخدام طرق وأساليب قياسية لتوصل إلى إبراز تطور التجارة الخارجية الجزائرية عامة، ولتحديد طرق تقدير النتائج المرغوبة في هذا الفصل حاولنا تطبيق احصائيات ومؤشرات ومنهجية ARDL لمعرفة واقع الميزان التجاري في الجزائر.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: واقع تطور الميزان التجاري في الجزائر (2000-2020).

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدرجة استجابة الصادرات خارج قطاع المحروقات لسعر الصرف في الجزائر (منهجية ARDL).

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

يتناول هذا المبحث تطور سعر الصرف في الجزائر من خلال المراحل التي مر بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وقد تم تطبيق أنظمة صرف عديدة حسب كل مرحلة.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر

لقد مر سعر الصرف الجزائري بعدة مراحل منذ نشأتها تماشياً مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث تنقل تدريجياً من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم، هناك أربع مراحل أساسية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى: مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973)

استرجعت الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962، وبعد اتفاقية "إيفيان" للسلام بقيت الجزائر مرتبطة بمنطقة الفرنك الفرنسي، ويكون لها عملتها الخاصة بها وحياتها الذاتية من العملات الصعبة، إضافة إلى حرية التحويلات بين فرنسا والجزائر، تبعاً لذلك أنشأت الجزائر بنكها المركزي مع نهاية عام 1962، وانضمت إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963، وبتاريخ 10/04/1964 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" عوض "الفرنك الجزائري" وذلك بمقتضى القانون رقم 11/64¹.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية الربط إلى سلة من العملات (1974-1987)

أمام انهيار نظام بريتونوودز إقرار مبدأ تعويم العملات سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي،

¹ عبد الحميد موعين، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد 08، العدد 1، 2015، ص 480.

الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الاسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية¹.

وقد تم منح لكل عملة من هذه العملات ترجيحاً محدداً على أساس وزنها من التسديدات الخارجية، كما تظهر في ميزان المدفوعات وكان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري ابتداءً من جانفي 1974 بهدف الحفاظ على استقرار الدينار².

وقد سعت السلطات النقدية آنذاك إلى:

عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري من أجل تطوير معدلات التبادل.

إضافة إلى عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1988-1994 مرحلة تخفيض الدينار الجزائري

شهدت هذه المرحلة حالتين هما: مرحلة الانزلاق التدريجي ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

أولاً: الانزلاق التدريجي

امتدت بين 1987 إلى مارس 1991 وهو عبارة عن إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته.

حيث شهدت هذه الفترة انخفاض الدينار الجزائري من 4,99 إلى 17,7 دج في مارس 1991 وبمعدل 103% كإنخفاض على طول 3 سنوات من نهاية سنة 1987 إلى نهاية سنة 1990 وكانت هذه الانزلاقات على النحو التالي¹:

¹ هداحي عبد الحليل، بن سعيد محمد، تطور نظام صرف الدينار الجزائري، جامعة ادراو سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03، سبتمبر 2015. جزائري، ص 68.

² سي محمد كمال، عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حنونة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، جوان 2016، ص 34.

نهاية 1987 ← 1 دولار = 4,93 دج.

سنة 1989 ← 1 دولار = 8,032 دج.

نوفمبر 1990 ← 1 دولار = 12,11 تسريح عمليات الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات.

فيفري 1991 ← 1 دولار = 16,59 دج استمرار الانزلاق الربيع بهدف استقرارها وإمكانية تحرير التجارة الخارجية.

مارس 1991 ← 1 دولار = 17,76 دج.

ثانيا: التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة 1994

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري خاصة مع الضغوط التي تعرضت لها

والتي تمثلت فيما يلي²:

عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار.

ارتفاع المديونية الخارجية.

الرقابة التي أدت إلى جعل قيمة عالية فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر

الصرف الموازي، وهذا ما أدى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بعدما كان الانزلاق

التدرجي فقط سنة 1991، واستمر هذا الانزلاق السريع بهدف الوصول به المستوى الذي يسمح

باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية.

وقد تم الإعلان عن هذه الإجراءات خلال الفصل الثاني من سنة 1991، حيث تم تعديل

معدل الصرف ليصل 13,88 دج. دولار في نهاية جانفي 1991، ثم 16,39 دج/ دولار في نهاية

فيفري 1991 ليصل إلى 17,76 دج/ دولار في نهاية مارس 1991 وبعد استقرار سعر صرف

¹ بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، 2012-2013، ص103.

² تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري -حالة الجزائر- للفترة 1986-2015، جامعة لونيسسي علي، البلدة 2، الجزائر، 2017-2018، ص 175.

الدينار لمدة 6 أشهر الموالية تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% في 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي¹.

وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج/ دولار واستقر إلى غاية 1994.

الفرع الرابع: من سنة 1994 إلى يومنا هذا

ابتداء في 01 أبريل 1994 تم إبرام جملة من الاتفاقيات أهمها برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والثاني برنامج التعديل الهيكلي بالاتفاق مع البنك الدولي أين تم تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40,17% ليصل سعر الصرف الدولار الواحد إلى 36 دج، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته سنة 1990 وما بين 25% و30% ما بين 1991 و1993².

تم عقد جلسات أسبوعية تضم كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية قصد تحديد قيمة الدينار الجزائري، ومن خلالها عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي).

وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مداخيل الصادرات النفطية تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994، كما أزلت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات، وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة³.

وهذا ما جعل نسبة التدهور في سعر الصرف تقل شيئا فشيئا وصلت إلى 39,94% خلال سنة 1995، وحوالي 5,46% و1,69% خلال سنتي 1997 و1998، أي نسبة التدهور أقل من معدل التضخم المسجل خلال هاتين الفترتين.

¹ هداحي عبد الجليل، بن سعيد محمد، مرجع سابق، ص 71، 72.

² بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص 145.

³ آمال بن ناصر، حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016-2017، ص 152.

ومن أهم أسباب التخفيض المستمر للدينار الجزائري هي¹ :

1-تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية: والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى استراتيجية التصنيع التي اعتمدها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية اقل تكلفة.

2-العجز في ميزان المدفوعات: من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مداخيل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986 وأيضا الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية.

3-ارتفاع قيمة الديون الجزائرية.

4-مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي.

5-الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية).

6-المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

أما في السنوات الأخيرة فقد تسببت سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية من قبل البنك المركزي في تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار والأورو.

المطلب الثاني: سياسة البنك الجزائري للحد من تقلبات أسعار الصرف العالمية على سعر الدينار

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسيين للجزائر وتنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار

¹ دلال بن سميحة، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 33، ص 31.

خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، إلى جانب تأثيرات أسعار البترول، لذا يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر على حركة أسعار الصرف.

الفرع الأول: تنويع مناطق الاستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها، لكي تتمكن من تخفيض الخسائر في فروقات الأسعار، حيث أن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، لذا نتج عنها عدم قدرتها على التحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي، لذا يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة الضروريات لمواجهة الطلب الداخلي، لذا ركزت على ما يلي:

تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات الإنتاج لإعادة الحيوية إلى الصناعات المحلية.

ترقية الصادرات خارج المحروقات لتقليل فاتورة الواردات.

استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، إلى جانب تشجيع الصادرات¹.

الفرع الثاني: جلب العملات الأجنبية

القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عجز الميزان التجاري.

بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي².

¹ دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 202.

² دوغة الحسين، أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص 52.

الفرع الثالث: تنشيط سوق الصرف

توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف لمواجهة تقلبات أسعار الصرف المتمثلة فيما يلي:¹

1- الحد من نشاط سوق الصرف الموازي: تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة من أسباب نمو سوق الصرف الموازي، وعليه قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف التي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي، إلا أنها لم تصل إلى السعر الموحد تماما ولتحقيق ذلك لابد من تعميق إصلاحات تتماشى مع المعايير الدولية وحل مشكلة عرض العملات الأجنبية وتوازنها مع الطلب لضمان استقرار الدينار وتوحيد سعر الصرف وإمكانية رفع القيود وتحرير انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لعودة رؤوس الأموال المتداولة في السوق الموازي إلى القنوات الرسمية.

2- مواجهة التضخم: وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.¹

3- التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف: يعاني المتعاملون في سوق الصرف بالعديد من الضغوطات من خلال الرقابة على الصرف لإعادة الحيوية لسوق الصرف يجب التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم حرية التعاملات لتسهيل تداول العملات الأجنبية.

4- تحقيق الأمن والاستقرار السياسي: يعد الاستقرار من الحوافز لأصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية الوطنية بدلا التهريب إلى الخارج، وكما تستقطب الاستثمارات الأجنبية التي تنشط في السوق الداخلي الذي يؤثر على سوق الصرف.

الفرع الرابع: تنوع هيكل احتياط الصرف

إن تقلبات أسعار الصرف تتطلب تنوع هيكل احتياط الصرف، لذا على الجزائر العمل على تجنب المخاطر الناجمة عن تراكم احتياط الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي باعتبارها هذه التقلبات شديدة، هناك مجموعة من القواعد التي تحكم عملية اختيار بين البدائل الاحتياطيات وهي:¹

تركيب هيكل الديون الخارجية في توزيعها ما بين العملات المختلفة في مشكلة الديون.

التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار واردات الجزائر كلها من الاتحاد الأوروبي.

ضرورة أن يكون توزيع الاحتياطات بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة

الوطنية والاستغلال الأمثل لاحتياط الصرف.

المطلب الثالث: تغيرات سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو

على اعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الاوروي قوتين اقتصاديتين عالميا فإن لي

عملتيهما الأثر البالغ على اقتصاديات الدول الأخرى, حيث ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا

وثيقا مع اهم عملتين في النظام النقدي الدولي ,الدولار الامريكى الذي تقبض بيه عائداها، وكذا

اليورو عملة الاتحاد الاوروي واهم شريك تجاري لواردات الجزائر .

الجدول (1-3): تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي خلال (2000 . 2020)

السنوات	سعر الصرف للدولار	سعر الصرف بالأورو
2000	75.26	69.43
2001	77.26	69.2
2002	79.68	75.35
2003	77.39	87.46
2004	72.61	89.64
2005	73.37	87.01
2006	71.85	93.75
2007	68.82	98.33
2008	71.18	100.27
2009	72.64	104.77
2010	73.94	103.94
2011	76.05	106.53
2012	78.1	102.94
2013	78.15	106.89
2014	87.9	107.05
2015	107.13	117.05
2016	110.52	116.37
2017	114.93	137.48
2018	118.29	135.38
2019	119.15	133.62
2020	132.3	161.31

المصدر: الديوان الوطني للإحصائية www.onsdz

تحليل الجدول (1-3):

يوضح لنا الجدول رقم 1-3 تطور سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي والاورو خلال فترة (2000-2020) حيث نلاحظ تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف كل من الدولار الأمريكي والاورو مقابل الدينار الجزائري خلال فترة (2000-2020) وذلك بقيمة 77,26 دينار لكل من الدولار 69,2 دينار لكل واحد اورو وشهد الدينار الجزائري طيلة الفترة (2002-2013) معدلات صرف منخفضة امام الدولار الأمريكي.

لكن منذ سنة 2003 بدأ الأورو في الارتفاع مسجلا أرقاما قياسية امام الدولار الأمريكي بسبب تراجع استخدام هذا الاخير نسبيا عملت السلطات الجزائرية على التدخل في سوق الصرف الحقيقي إلى مستوى المسجل في 2002 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 02% إلى 5%. واستمر الدولار الأمريكي في الانخفاض طيلة السنوات الموالية ليصل إلى أدنى مستويات بقيمة 71,18 دينار سنة 2008- ويرجع ذلك إلى أزمة الرهن العقاري للولايات المتحدة الأمريكية والارتفاع غير مسبوق لاسعار النفط العالمية واستمرار الأورو في الارتفاع لتصل قيمته 104,77 دينار لكل أورو سنة 2009.

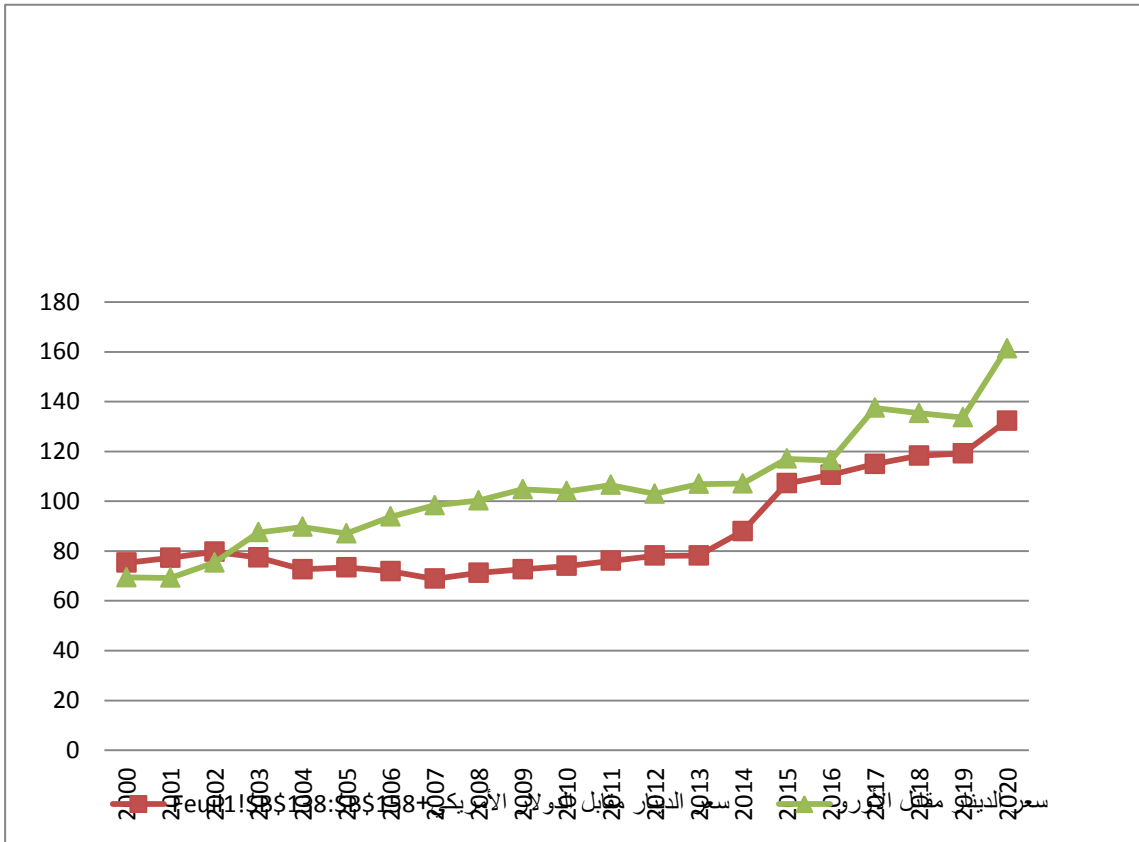
ابتداء من سنة 2009 بدأت أسعار صرف الدولار في الإرتفاع حيث بلغت سنة 2015 بـ 107,13 دينار لكل دولار في حين استمر سعر صرف الاورو في الإرتفاع النسبي حيث بلغ سنة 2017 بـ 134,48 دينار لكل أورو.

في سنة 2013 قامت السلطات النقدية في الجزائر بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار الجزائري وبطريقة غير معلنة مسبقا, مقابل تطور قيمة الأورو والدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم, وتم تخفيض قيمة الدينار بنسبة قدرت بـ 09% مقابل الأورو و 0,4% مقابل الدولار الأمريكي، في سنة 2017 عرفت معدلات صرف الأورو إرتفاعا قياسيا قدر بـ 137,48 دينار لكل أورو، يعود ذلك الى النمو المفرط للواردات في الجزائر (6382,87).

والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار ونتج عنه عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف وهذا ينعكس انخفاض قيمته.

في سنة 2020 عرف الاورو قفزة نوعية في قيمته حيث بلغ بـ 161,31 دينار لكل أورو ويرجع السبب الى جائحة كورونا واعتبرت سنة استثنائية للصادرات والواردات , خلال هذه الازمة الصحية التي اعلنت في البلاد في مارس من نفس السنة، واضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري.

الشكل (1-3): تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي خلال (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المبحث الثاني: واقع وتطور الميزان التجاري في الجزائر (2000 . 2020)

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وتحرير التجارة الدولية في كافة الدول بدون قيود وأصبح من الواضح إيجاد البدائل المناسبة بتحقيق معدل نمو مرتفع وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك بتنويع مداخل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل وإبراز تطور التجارة الخارجية الجزائرية عامة، وبالإضافة إلى توضيح أهم مؤشرات التجارة الخارجية خلال هذه الفترة، وذلك من خلال هيكل الميزان التجاري.

الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

يبين الجدول الموالي تطورات الميزان التجاري للجزائر للفترة 2000-2020، حيث يمكن حساب معدل التغطية من المعادلة التالية:

$$\text{معدل التغطية} = (\text{الصادرات} / \text{الواردات}) \times 100\%$$

الجدول (2-3): تطور الميزان التجاري 2000 . 2020

الوحدة: مليون دولار

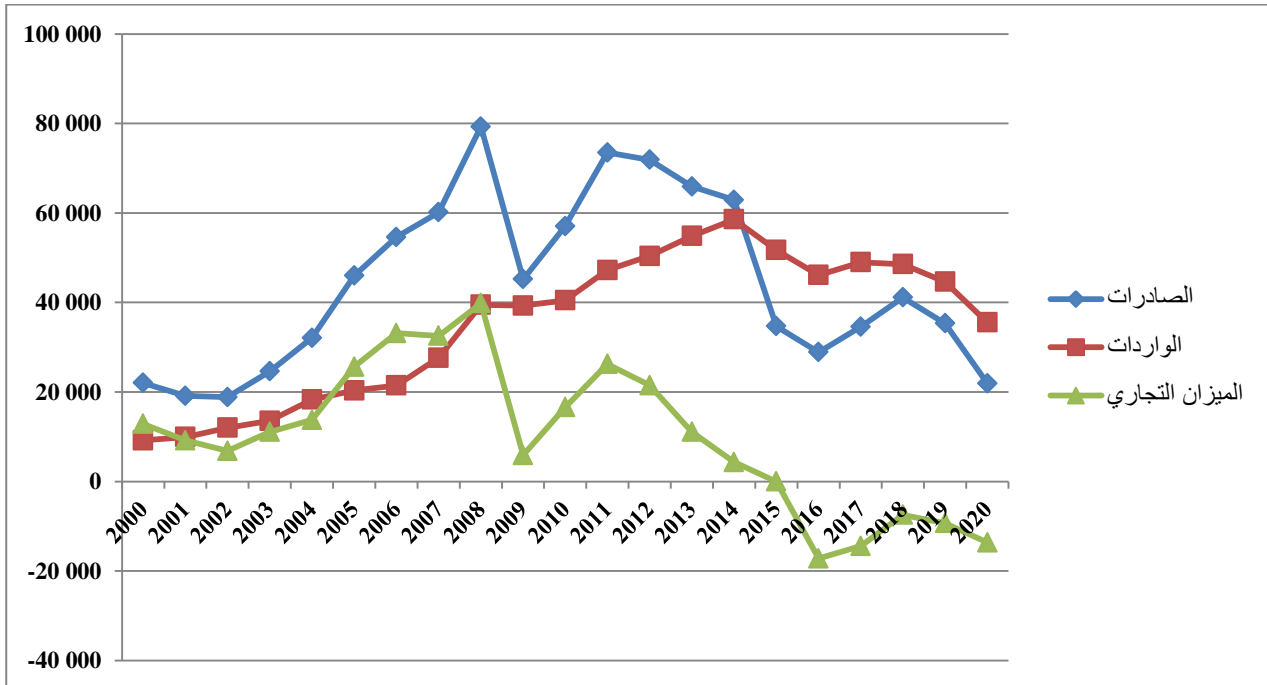
السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	رصيد الميزان التجاري	% معدل التغطية
2000	22 031	9 173	12 858	240
2001	19 132	9 940	9 192	192
2002	18 825	12 009	6 816	157
2003	24 612	13 534	11 078	182
2004	32 083	18 308	13 755	175
2005	46 001	20 357	25 644	226
2006	54 613	21 456	33 157	255
2007	60 163	27 631	32 532	218
2008	79 298	39 479	39 819	201
2009	45 194	39 294	5 900	115
2010	57 053	40 473	16 580	141
2011	73 489	47 247	26 242	156
2012	71 866	50 376	21 490	143
2013	65 917	54 852	11 065	120
2014	62 886	58 580	4 306	107
2015	34 668	51 702	-17 034	67
2016	28 883	46 115	-17 232	62
2017	34 569	48 980	- 14 411	71
2018	41 115	48 573	- 7 458	85
2019	35 312	44 632	- 9320	79
2020	21 925	35 547	- 13622	62

المصدر: المركز الوطني لإعلام والإحصاء التابع للجمارك (CNIS)

<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

تحليل الجدول (3-3): توضح لنا بيانات الجدول أن الميزان التجاري سجل خلال الفترة المدروسة فائضا لكن بقيم متذبذبة، حيث كان أكبر فائض في سنة 2008 بلغ 39819 مليون دولار، أما أدنى قيمة لفائض الميزان التجاري كانت سنة 2014 حيث بلغت 4306 مليون دولار، كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات تبادلات الخارجية الجزائرية خلال سنة 2015 إلى العجز المسجل في الميزان التجاري ب: 17034 مليون دولار، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232 مليون دولار أمريكي. حيث يفسر هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت هذه الأخير تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية. أما من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبع النسبة 73 % سنة 2015 مقابل 107% المسجلة سنة 2014، و 63% في سنة 2016. واستمر هذا العجز حتى سنة 2020 الذي بلغ 13622 مليون دولار، وهذا كان كله بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الشكل (3-2): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

الفرع الثاني: التركيب السلعي للواردات والصادرات الجزائرية

1. التركيب السلعي للواردات الجزائرية:

من أجل التوضيح أكثر لطبيعة وتركيب الواردات الجزائرية، نبين تقسيم هذه المجموعة والفئات السلعية التي تتكون منها ومساهمة كل منها في المجموع العام لهذه الواردات كما في الجدول التالي:

الجدول (3-3): التركيب السلعي للواردات الجزائرية 2018-2020

الوحدة: مليون دولار

2020		2019		2018		مجموعة المواد
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
22.73	7723	17.24	7694	16.88	8199	المواد الغذائية
2.5	890	3.07	1369	2.01	977	الطاقة
6.19	2199	4.30	1921	3.73	1814	المواد الأولية
21.42	7614	22.05	9840	21.55	10468	المواد النصف المصنعة
0.56	198	0.98	437	1.11	537	التجهيزات الفلاحية
24.47	8697	24.30	10845	26.40	12824	التجهيزات الصناعية
15.69	5577	17.78	7934	19.17	9312	السلع الاستهلاكية
7.45	2649	10.29	4592	9.15	4443	واردات أخرى
100	35 549	100	44632	100	48 573	المجموع الكلي للواردات

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك

(cnis) <http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

التحليل الجدول (3-3): يوضح لنا تراجع الواردات الجزائرية الإجمالية سنة 2020 بنسبة 35,549 % مقارنة مع أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات خلال عام 2020، فيتبين من الجدول انخفاض كل من: مجموعة السلع والمعدات، السلع الموجهة للإنتاج، السلع الغذائية، والمواد الأولية مقارنة بسنة 2019 و2018. هذا الارتفاع كان نتيجة جائحة كورونا اما التجهيزات الفلاحية والتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فقد عرفت انخفاض سنة 2020 مقارنة بسنة 2018-2019.

يمكن القول ان المجموع الكلي للواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعت بنسبة 7,45 لتستقر عند 35,549 مليار دولار.

سنة 2019، حيث انخفضت من 48,573 مليار دولار إلى 44,4632 مليار دولار، ثم تواصل الانخفاض سنة 2020 في الواردات لتبلغ حوالي 35,549 مليار دولار.

2. التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

تشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال نسبة 7 % من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول (3-4): تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر 2000-2020

الوحدة: مليون دولار .

الصادرات الكلية	الصادرات خارج المحروقات		صادرات المحروقات		السنوات
	% النسبة	القيمة	% النسبة	القيمة	
22 031	2.77	612	97.23	21 419	2000
19 132	3.38	648	96.62	18 484	2001
18 825	3.89	734	96.11	18 091	2002
24 612	2.73	673	97.27	23 939	2003
32 083	2.43	781	97.57	31 302	2004
46 001	1.97	907	98.03	45 094	2005
54 613	2.16	1184	97.84	53 429	2006
60 163	2.11	1272	97.89	58 891	2007
79 298	2.44	1937	97.56	77 361	2008
45 194	2.35	1066	97.65	44 128	2009
57 053	2.67	1526	97.33	55 527	2010
73 489	2.80	2062	97.20	71 427	2011
71 866	2.86	2062	97.14	69 804	2012
65 917	3.28	2165	96.72	63 752	2013
62 886	4.10	2582	95.90	60 304	2014
34 668	5.67	1969	94.33	32 699	2015
28 883	6.16	1781	93.83	27 102	2016
34 569	6.61	1930	93.39	32 639	2017
41 115	6.89	2830	93.11	38 285	2018
35 312	7.31	2580	92.69	32 732	2019
21 925	10.29	2255	89.71	19 670	2020

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(cnis) <http://www.douane.gov.dz/applications/stat>

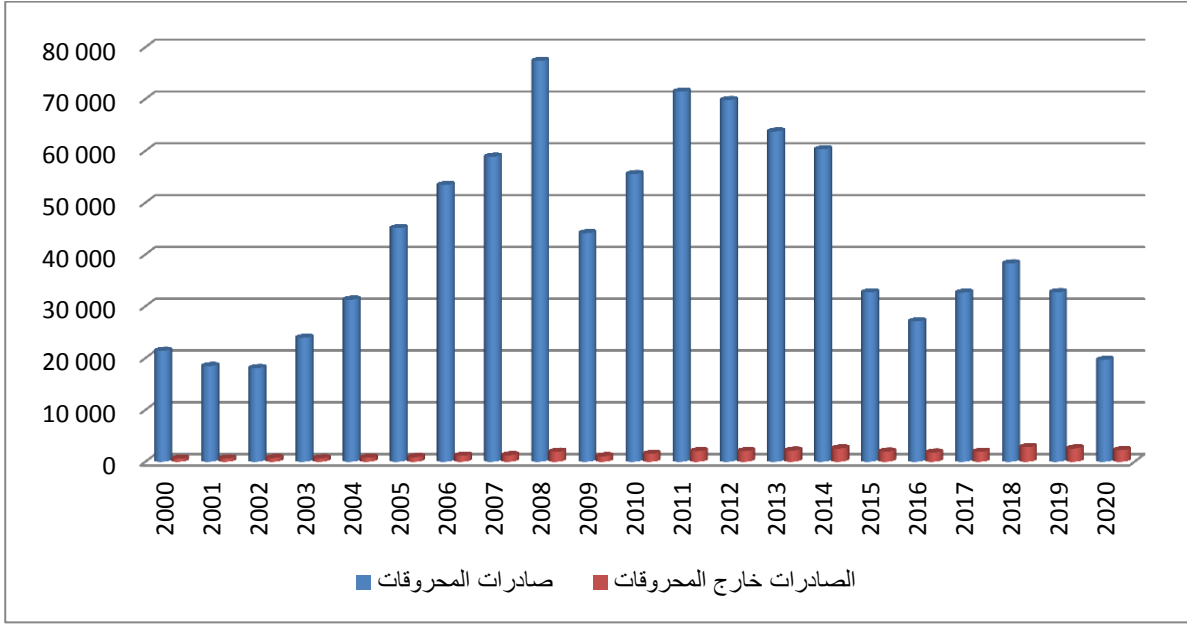
تحليل الجدول (3-4):

إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات طاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6%، حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير طاقوية.

هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر في اجراء هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت تتراوح بين 2% و 6% في أحسن أحوالها، وهاتيه النتيجة ماهي الا جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني منها الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الخامس.

الشكل (3-3): مقارنة تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات للجزائر (2000-2020).



المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

المطلب الثاني: التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

لقد سجلت الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة ما بين 2000 و 2016 تراوح بين النمو المتذبذب، حيث كانت تبلغ قيمتها سنة 2000 بـ: 612 مليون دولار، لكن هذه القيمة ارتفعت لتبلغ 1781 مليون دولار سنة 2016 بعدما كانت 2582 مليون دولار سنة 2014، حيث تعتبر الصادرات الغير النفطية هامشية في كل الفترات بالنسبة للصادرات النفطية. أما بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي تتكون من المجموعات التالية:

الجدول (3-5): تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات (2000-2020).

الوحدة: مليون دولار

الصادرات الكلية خارج المحروقات	سلع استهلاكية غير غذائية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	منتجات نصف مصنع	المواد الخام	المواد الغذائية	السنورات
612	12	47	11	465	47	32	2000
648	13	45	22	504	37	28	2001
734	27	50	20	551	51	35	2002
673	35	30	1	509	50	48	2003
781	14	47	-	571	90	59	2004
907	19	36	-	651	134	67	2005
1184	43	44	1	828	195	73	2006
1272	35	46	1	993	169	88	2007
1937	32	67	1	1 384	334	119	2008
1066	49	42	-	692	170	113	2009
1526	30	30	1	1 056	94	315	2010
2062	15	35	-	1 496	161	355	2011
2062	19	32	1	1 527	168	315	2012
2165	17	27	-	1 610	109	402	2013
2582	11	16	2	2 121	109	323	2014
1 969	11	19	1	1 597	106	235	2015
1 781	18	53	-	1 299	84	327	2016
1 367	20	78	0	845	73	350	2017
2 216	33	90	0	1626	93	373	2018
2 068	36	83	0	1445	96	408	2019
1 909	37	77	0	1287	71	437	2020

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(<http://www.douane.gov.dz/applications/stat>)

تحليل الجدول (3-5):

حسب بيانات الجدول يتبين لنا أن التوزيع السلبي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتحدد من المجموعات التالية:

أ. المواد الغذائية: تراوحت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2013 بـ: 402 مليون دولار. لتعود للانخفاض سنة 2014 بـ 323 مليون دولار، ثم عادت للارتفاع مجددا بداية من سنة 2015 و 2016 لتبلغ حوالي 235 و 327 مليون دولار على التوالي.

ب. مواد الخام: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 32 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2009 حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2016 بـ: 84 مليون دولار.

ج. منتجات نصف مصنعة: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 465 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 و 2016 حيث بلغت قيمتها بـ: 1597 و 1299 مليون دولار على التوالي.

د. تجهيزات فلاحية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 11 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2001 بـ: 22 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2002 حيث بلغت قيمتها سنة 2015 بـ: 1 مليون.

هـ. تجهيزات صناعية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 47 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 67 مليون. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2009، وقد سجلت أعلى قيمة سنة 2016 بـ: 53 مليون.

و مواد استهلاكية: بلغت قيمتها سنة 2000 بـ 12 مليون دولار، حيث بلغت أعلى قيمة سنة 2009 بـ: 49 مليون دولار. لتعود للانخفاض بداية من سنة 2010، حيث بلغت قيمتها سنة 2016 بـ: 18 مليون.

عموماً يمكن أن نركز من خلال بيانات الجدول على ملاحظتين الأساسيتين:

- أولها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هي صادرات غير تنافسية بالدرجة الأولى حيث أغلبها تتكون من (المواد الخام، منتجات نصف مصنعة).

- أما الملاحظة الثانية كل المجموعات المكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات تراجعت بشكل كبير في سنة 2015 و2016، وهذا نتيجة انكماش الطلب في الأسواق العالمية على الصادرات الإجمالية العالمية والجزائرية خاصة.

المطلب الثالث: مؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات

من أجل التعرف أكثر على أداء الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات نحاول التطرق أكثر إلى بعض وأهم المؤشرات التالية:

1. مؤشر القدرة على التصدير خارج المحروقات: يفسر مدى قدرة الدولة على التصدير خارج المحروقات وهو عبارة عن نصيب الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الناتج المحلي الخام.

$$\text{مؤشر قدرة التصدير خارج المحروقات} = \left(\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \right) \times 100$$

2. مؤشر الانفتاح التجاري: يفسر عن مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

$$\text{مؤشر الانفتاح التجاري} = \left(\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}} \right) \times 100$$

3. معدل التغطية خارج المحروقات: يفسر نسبة تغطية الواردات بالصادرات خارج المحروقات.

$$\text{معدل التغطية خارج المحروقات} = \left(\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات}}{\text{الواردات الكلية}} \right) \times 100$$

الجدول (6-3): مؤشرات الصادرات خارج المحروقات (2000-2020).

السنوات	مؤشر القدرة على التصدير خ	مؤشر الانفتاح التجاري	معدل التغطية خ
2000	1.09	17.88	2.76
2001	1.27	19.37	3.64
2002	1.23	22.35	3.72
2003	0.88	20.76	2.43
2004	0.93	22.39	2.49
2005	0.48	20.27	1.08
2006	0.94	19.31	2.01
2007	0.96	21.43	2.14
2008	1.11	24.21	2.39
2009	0.72	29.51	2.20
2010	0.93	26.05	2.62
2011	1.05	24.72	2.84
2012	1.05	23.58	3.02
2013	0.95	27.31	3.05
2014	1.21	28.71	4.40
2015	0.93	24.23	4.00
2016	1.07	29.22	3.8

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا من المعطيات السابقة

تحليل الجدول (6-3): من خلال البيانات المتوصل إليها في الجدول أعلاه، سجلت أعلى نسبة لمؤشر القدرة على التصدير قدرت بـ: 1,23 % سنة 2002، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2003 بـ: 0,48 %، عموما خلال الفترة المدروسة من سنة 2000 - 2016 كان المؤشر يعبر عن مستويات جد منخفضة للقدرة على التصدير، هذا بسبب تدني الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام.

أما مؤشر الانفتاح التجاري يتراوح ما بين 29,51% كأعلى نسبة سنة 2009 و 17,88% كأدنى نسبة سنة 2000، لكن عاد للانخفاض سنة 2015 حيث بلغ 24,23%، نتيجة الانخفاض الكبير على مستوى الواردات الجزائرية.

أما بالنسبة لمعدل التغطية، عرف انخفاض في سنة 2016 ليلغ 3,8%، بعد ما كان يبلغ 4,40% سنة 2014، بسبب تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في الأخير يمكن القول بأن المؤشرات التنافسية التي تطرقنا إليها في هذا المحور تدل وتعكس على أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ما زالت تعتبر هامشية بالنسبة للصادرات النفطية، رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل ترقيتها، لذا يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري مازال من بين الاقتصاديات التي تتميز بذات المورد الواحد، واعتمادها الكلي على الصادرات النفطية.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لدرجة استجابة الصادرات خارج قطاع المحروقات لسعر الصرف في الجزائر

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير درجة استجابة الصادرات خارج المحروقات لسعر الصرف في الجزائر وذلك عن طريق منهجية ARDL.

المطلب الأول: توصيف النموذج

يعرف النموذج الاقتصادي على انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقات بهدف تبسيط الواقع من خلال بناء لا يحتوي على جميع التفاصيل الظاهرة, ويستخدم عادة النموذج الاقتصادي عادة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكلية .

الفرع الأول: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية: انطلاقا من الجدول التالي نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول (7-3): الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مقابل سعر الصرف الدولار والأورو

السنوات	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	سعر الصرف للدولار	سعر الصرف للدولار
2000	612	75.26	69.43
2001	648	77.26	69.2
2002	734	79.68	75.35
2003	673	77.39	87.46
2004	781	72.61	89.64
2005	907	73.37	87.01
2006	1184	71.85	93.75
2007	1272	68.82	98.33
2008	1937	71.18	100.27
2009	1066	72.64	104.77
2010	1526	73.94	103.94
2011	2062	76.05	106.53
2012	2062	78.1	102.94
2013	2165	78.15	106.89
2014	2582	87.9	107.05
2015	1969	107.13	117.05
2016	1781	110.52	116.37
2017	1930	114.93	137.48
2018	2830	118.29	135.38
2019	2580	119.15	133.62
2020	2255	132.3	161.31

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

تحليل الجدول (7-3):

انطلاقاً من الجدول أعلاه يتبين لنا اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الدينار مقابل الأورو ؛
- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين الصادرات خارج المحروقات وسعر الدينار مقابل الدولار.

الفرع الثاني: توصيف النموذج القياسي:

يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معالماتها اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على قيمة الصادرات كمتغير تابع، أما سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من الأورو والدولار الأمريكي كمتغيرات مستقلة.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن الصادرات خارج المحروقات كدالة تابعة لسعر الصرف الأورو والدولار الأمريكي على النحو التالي:

$$X = f(ED; EE).....(01)$$

إذ يمثل كل من:

X : الصادرات خارج قطاع المحروقات، ED : سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي،
 EE : سعر الصرف للدينار الجزائري مقابل الأورو

الفرع الثالث: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج:

إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية:

(\bar{R}^2 ، R^2 ، F)، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: (SC ; $H.Q$; AIC) وأقل قيمة ل: ($S.E$) كانت الصيغة الرياضية مناسبة للنموذج.

إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول (8-3): الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف اللوغارتمية	الصيغة اللوغارتمية
R^2	0.71	0.69	0.73
\bar{R}^2	0.68	0.65	0.70
F	22.53	20.10	25.06
S.E	11.28	0.29	0.27
AIC	7.81	0.55	0.39
SC	7.96	0.70	0.54
H.Q	7.84	0.58	0.43

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة

اللوغارتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LX_t = f(LED_t; LEE_t)$$

$$LX_t = \alpha_0 + \alpha_1 LED_t + \alpha_2 LEE_t + \varepsilon_t$$

الفرع الرابع: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

تعتبر منهجية ARDL منهجية حديثة قدمها Pesaranetal سنة 2001، إذ يمكن من

خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل

والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

– تجمع بين المتغيرات المستقرة عند $I(0)$ و $I(1)$ ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ أو $I(1)$ ؛

– تعمل على تقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛

– تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفاءة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

أ. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة $I(0)$ أو الدرجة $I(1)$

ب. تحديد فترات الإبطاء المناسبة ؛

ج. اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test) ؛

د. تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير ؛

هـ. إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النموذج.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller):

من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة

الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (9-3): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

اختبار الاستقرار عند المستوى $I(0)$				
LEE	LED	LX		
0.8427	1.6764	-0.5343	t-Statistic	وجود حد ثابت
<i>0.9918</i>	<i>0.9991</i>	<i>0.4962</i>	<i>Prob</i>	
n0	n0	n0		
-1.1625	-0.4989	-3.6147	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
<i>0.8857</i>	<i>0.9743</i>	<i>0.0542</i>	<i>Prob</i>	
n0	n0	*		
3.2452	2.6623	0.1986	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
<i>0.9990</i>	<i>0.9966</i>	<i>0.7334</i>	<i>Prob</i>	
n0	n0	n0		
اختبار الاستقرار عند الفرق الأول $I(1)$				
d(LEE)	d(LED)	d(LX)		
-4.9057	-2.4161	-4.6634	t-Statistic	وجود حد ثابت
<i>0.0011</i>	<i>0.1507</i>	<i>0.0019</i>	<i>Prob</i>	
***	n0	***		
-4.8546	-3.6109	-4.4735	t-Statistic	وجود حد ثابت واتجاه عام
<i>0.0054</i>	<i>0.0614</i>	<i>0.0120</i>	<i>Prob</i>	
***	*	**		
-0.8049	-1.9412	-5.2477	t-Statistic	بدون حد ثابت واتجاه عام
<i>0.3524</i>	<i>0.0520</i>	<i>0.0000</i>	<i>Prob</i>	
n0	*	***		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

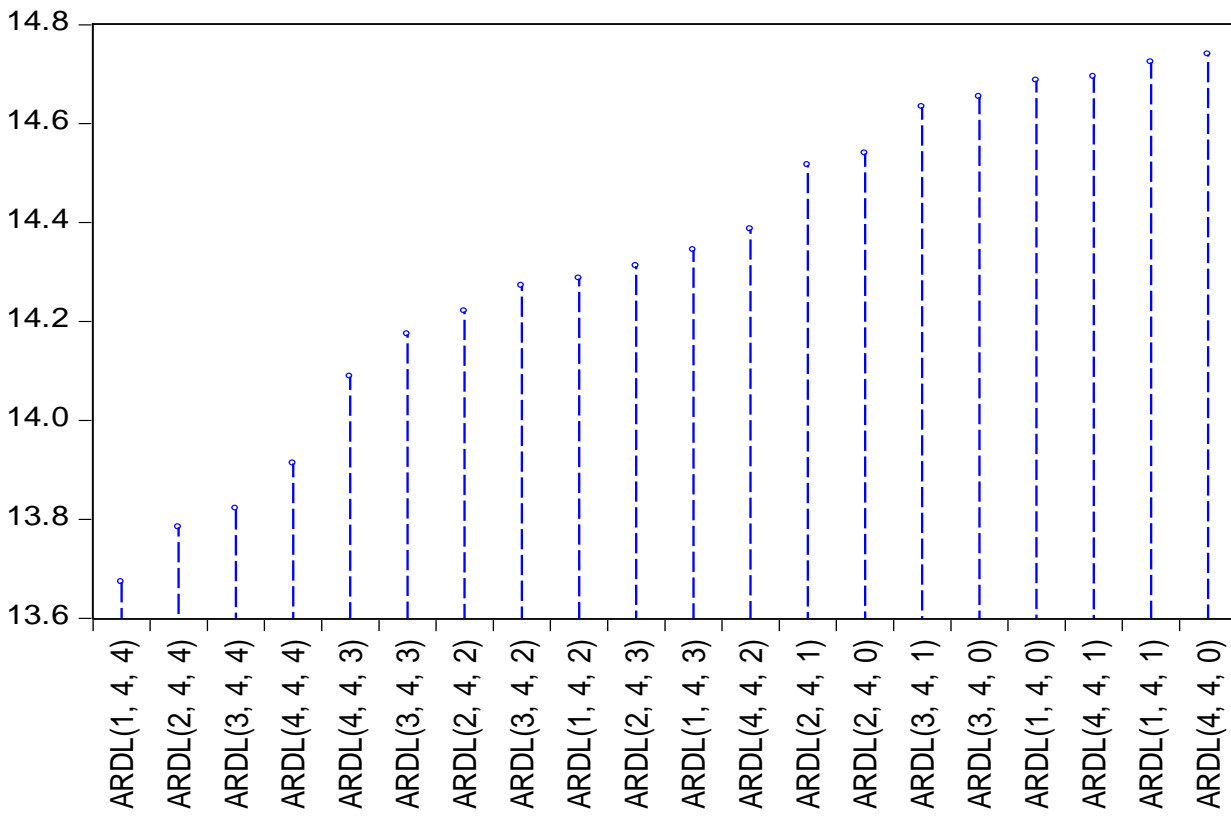
من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة $I(0)$ ، لكنها مستقرة عند الفرق الأول. وبالضبط عند حد ثابت واتجاه عام، وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الثاني: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج:

قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل رقم 03 فإن فترة الإبطاء المثلى هي $(1, 4, 4)$ للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل (3-4): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

Akaike Information Criteria (top 20 models)



الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود **Bounds Test**:

يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LX_t = c + \alpha_1 LX_{t-1} + \alpha_2 LED_{t-1} + \alpha_3 LEE_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_{1,i} \Delta LX_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LED_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LEE_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من:

($\alpha_1; \alpha_2; \alpha_3$) تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة، أما ($\beta_{1,i}; \beta_{2,i}; \beta_{3,i}$) تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ) تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الصادرات خارج قطاع المحروقات وتغير سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار والأورو وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يتركز على إحصائية فيشر **F**

Statistics – كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول (10-3): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود

ARDL Bounds Test		
/22 Time: 20:5901/02Date:		
20002020Sample:		
21Included observations:		
NullHypothesis: No long-runrelationshipsexist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.455050	2
Critical Value Bounds القيمة الحرجة		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية (5%)، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الرابع: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية **:ARDL**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق إختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم (11-3): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LX
Selected Model: ARDL(1, 4, 4)
Date: 02/22/22 Time: 08:54
Sample: 2000 2020
Included observations: 17

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	-			
D(LEE)	1.954479	0.849629	-2.300393	0.0697
D(LEE(-1))	0.034102	0.820385	0.041568	0.9685
	-			
D(LEE(-2))	0.837017	0.846150	-0.989206	0.3680
	-			
D(LEE(-3))	3.975922	1.060510	-3.749066	0.0133
D(LED)	0.372230	0.777984	0.478454	0.6525
D(LED(-1))	0.724111	1.544011	0.468981	0.6588
	-			
D(LED(-2))	3.576385	1.475577	-2.423720	0.0598
D(LED(-3))	2.069384	0.834547	2.479648	0.0559
	-			
CointEq(-1)	1.405230	0.244474	-5.747985	0.0022

Cointeq = LX - (1.6145*LEE + 0.4632*LED -1.7625)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن معلمة متغيرة سعر الدينار مقابل الأوروبي النموذج للمدى القصير ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك بالنسبة لمعلمة متغيرة سعر الدينار مقابل الدولار ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة

(-1.405230)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (140%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وعدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج يمكننا القول والإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول (12-3): تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEE	1.614465	0.488662	3.303849	0.0214
LED	0.463156	0.431891	1.072391	0.3326
C	-1.762510	1.155148	-1.525786	0.1876

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- بالنسبة لسعر الدينار مقابل الدولار، لا توجد علاقة طردية بينها وبين التوظيف في المدى الطويل لأنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.
- إشارة معامل متغيرة سعر الدينار مقابل الأورو موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، حيث تدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و سعر الدينار مقابل الأورو، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل (1.614465) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في سعر الدينار مقابل الأورو بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في الصادرات خارج المحروقات بـ: 1.61%.

المطلب الثالث: تقييم النموذج إحصائياً وقياسياً

بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصادياً من خلال تحليل الجدول أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك.

الفرع الأول: التقييم الإحصائي:

من خلال الجدول أدناه ندرس النموذج من الناحية الإحصائية كما يلي:

الجدول (13-3): التقييم الإحصائي

R-squared	0.9644
Adjusted R-squared	0.8863
S.E. of regression	205.14
Sumsquaredresid	210432.1
Log likelihood	-104.2234
F-statistic	12.3457
Prob(F-statistic)	0.0061
Durbin-Watson stat	3.064

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستودنت ما عدا معنوية معامل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح $\bar{R}^2 = 0.88$ التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 88% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (التوظيف)، كما أن القيمة الإحصائية لفيشر تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل والبالغة (12.3457) عند مستوى معنوية 5%، لكن هناك ارتفاع في قيمة الخطأ المعياري (S.E) والبالغة (205.14).

الفرع الثاني: التقييم القياسي:

للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الإختبارات التشخيصية كما هي موضحة في

الجدول التالي:

الجدول رقم (14-3): التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)

Breusch-Godfrey Serial Correlation إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F - Statistique	3.7928	Prob. F(2,3)	0.1509
Obs* R - Squared	12.18219	Prob. Chi- Squar(2)	0.0023
Heteroskedasticity Test إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي ARCH			
F - Statistique	0.004137	Prob.F(1 ; 14)	0.9496
Obs* R - Squared	0.004726	Prob. Chi- Squar(1)	0.9452
Normality Test Jarque-Bera إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية			
Jarque-Bera	1.348082	Prob	0.509645

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews9)

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر لاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بلغت (3.7928) بقيمة احتمالية 0.1509 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائله بخلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي بلغت (0.004137) بقيمة احتمالية 0.9496 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائله بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحسوبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (1.348082) بقيمة احتمالية 0.509645 ، وعليه نقبل فرضية عدم القائله بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات في القطاع المالي والنقدي بهدف إلغاء القيود والضوابط المفروضة على القطاع النقدي والمالي.

انتهاج الجزائر لسياسات إصلاحية منها سياسة سعر الصرف في التسعينات بهدف إصلاحات اقتصادية للتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات في صادراتها التي انعكست سلبا على وضع رقابة لتحرير وحماية ميزان المدفوعات التي زادت من تحقيق حالة اختلالات وخلق سوق موازي للصرف، ووضع نظام رقابة لتحرير وحماية سعر الصرف، ولا يمكن إنكار أن نظام الرقابة متخذة كان عائقا أمام المبادلات التجارية وحرقتها، مما سبب خوف لدى المستثمرين أدت إلى تقلبات حادة في أسعار البترول في السوق العالمي إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية وارتفاع تكاليف الصرف في الجزائر، وباعتبار سعر الصرف يتأثر بمتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية من خلال نتائج تمنع سعر الصرف في الجزائر وأن يتحدد على أساس اعتبارات في اقتصاد حقيقي.

وكما تهدف هذه الدراسة إلى إظهار علاقة سعر الصرف والميزان التجاري، فكانت نتائج أن سعر الصرف والميزان التجاري لهما علاقة عكسية التي لا تتوافق مع النظرة الاقتصادية التي تشير أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يعزز من رصيد الميزان التجاري، بحيث لم تساهم سياسة تخفيض سعر الصرف في تحسين الميزان التجاري، وهذا راجع إلى أنها تركز على صادراتها من المحروقات التي تخضع لتسعيرة الأوبيك.

وشملت دراسة كذا تقلبات وتغيرات سعر صرف الدولار والأورو على الصادرات الجزائرية، حيث أنها تقبض مداخيلها بالدولار الأمريكي، بينما وارداتها بعملة اليورو مما يجعلها تتحمل تكلفة الفوارق بين العملات خاصة في حالة انخفاض الدولار، أما اليورو وأظهرت مؤشر تنافسية أداء صادرات خارج المحروقات هامشية في أداء الصادرات.

يجب على البنك المركزي تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف للابتعاد على خسائر الصرف والمتوقعة وضرورة تنويع مصادر الدخل في اقتصاد الجزائر لتفادي تأثير أسعار الصرف بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية.

مخاتمة

تأسيسا على ما تقدم من تحليل وقياس من خلال فترة الدراسة يمكن القول بأن سعر الصرف مؤشر مهم يعبر عن مكانة البلد، وأن نظام سعر الصرف الثابت هو الأفضل للاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية، وهذا يترجم الوضع الاقتصادي للجزائريين في معظم القطاعات التي تحسن من قيمة الدينار لم تساهم في أي تطور ونمو، فالقطاع الوحيد المتوفر هو قطاع المحروقات المؤثرة على النمو الاقتصادي، حيث توجد علاقة موجبة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر وتؤثر فيها والعكس غير صحيح.

ولا مبالغة في القول بأن قيمة العملة الوطنية تعد بمثابة محدد مهم في الاقتصاد عامة وتنافسية الصادرات خاصة لأن النجاعة الاقتصادية تقاس بقوة العملة مقابل العملات الأخرى بفضل ارتفاع الطلب عليها لاكتسابها الميزة التنافسية للصادرات، لهذا يعتبر سعر الصرف أحد محددات القدرة التنافسية للإنتاج المحلي في السوق الأجنبي، لذا حاولنا تسليط الضوء على أثر تخفيض الدينار الجزائري على تنافسية تصديرية خارج المحروقات خاصة أنها لا تتجاوز 4% بالنسبة لإجمالي الصادرات الجزائرية التي تبقى جد ضعيفة، ولم تؤدي هذه السياسة إلى زيادة الحقيقية في الصادرات، إنما زيادة الإسمية.

يتعرض سعر الصرف لتغيرات وتقلبات مستمرة نتيجة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية له تأثير على الميزان التجاري، مما يستدعي إلى اللجوء إلى بعض التقنيات والأساليب لإعادة التوازن انطلاقا من منهج أسلوب المرونات، وكعلاج لأثر أسعار الصرف على الميزان التجاري، حيث يشترط منهج المرونات نجاح عملية تخفيض العملة في علاج الاختلال أو العجز في الميزان التجاري أن يتميز الطلب على الواردات والطلب على الصادرات بالمرونة، هذا لا ينسجم مع ظروف الدول النامية كالجزائر التي تعتمد على المواد الأولية دوليا.

رغم انتهاج الجزائر إلى مجموعة إصلاحات في القطاعات المالية للتخلص من التبعية النفطية في صادراتها إلا أنها انعكست سلبا على ميزان المدفوعات رغم نظام الرقابة المتخذ، إلا أنه أثرت على الاستثمارات والمبادلات التجارية، وإضافة إلى التقلبات الحادة لأسعار البترول التي أثرت على سعر الصرف.

وكانت النتيجة بين سعر الصرف والميزان التجاري كمية لا تتوافق مع سياسة تخفيض العملة للاعتماد على مصدر واحد للدخل هو الصادرات النفطية، وشملت الدراسة أيضا تقلبات سعر الدينار مقابل الأورو والدولار على الصادرات الجزائرية التي أظهرت تحمل الجزائر لتكاليف الفوارق بين العملات في حالة انخفاض الأورو وأمام الدولار.

وكذا شملت إلى وجوب تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف للابتعاد عن خسائر الصرف المتوقعة من طرف البنك المركزي الجزائري.

● أولا : أهم النتائج:

1. تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات هامشية بالنسبة للصادرات الكلية التي يطبع عليها صادرات المحروقات.
2. عدم تنافسية الصادرات الجزائرية، حيث يطلب على الصادرات النصف المصنعة البعيدة عن الميزة التنافسية.
3. هيكل الميزان التجاري يتأثر بالصادرات النفطية وهي الأخيرة تتأثر بأسعار الأسواق العالمية.
4. عدم قابلية نظرية المرونات لرونسون التي تتضمن تخفيض سعر الصرف من أجل الزيادة في ارتفاع الصادرات خارج المحروقات لا في المدى القصير أو الطويل.

● ثانيا : اختبار الفرضيات:

1. رغم كل الاستراتيجية المطبقة إلا أن الصادرات ما زالت هامشية .
2. لم ينجح تطبيق نظرية المرونات بفاعلية لعدم تنافسية هذه الأخيرة.
3. لا توجد علاقة إحصائية بين سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار حسب النظرية الاقتصادية (نظرية المرونات لرونسون) في المدى القصير.
4. لا توجد علاقة إحصائية بين تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار في المدى الطويل حسب نظرية المرونات لرونسون، لكن هناك علاقة إحصائية مقابل الأورو.

• ثالثا : التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المستخلصة يمكن الخروج بجملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- 1-تحقيق مرونة أكبر في سعر الصرف من خلال النماذج التي تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ذات الأثر البالغ والمباشر على سعر الصرف، والابتعاد عن القرارات الإدارية في تحديد سعر الصرف.
- 2-توسيع استخدامات البنوك للنقد الأجنبي والعمل على فتح مكاتب الصرف لتسهيل وتوسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة، مما يؤدي إلى تقليص الفارق بين سوق الصرف الرسمي والموازي والحد من اتساع رقعة السوق الموازي.
- 3-ضرورة تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ودعم الجهاز الإنتاجي بما يخدم تنويع الناتج المحلي الإجمالي وترقية الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من فاتورة الواردات ما يعزز القيمة الداخلية والخارجية للدينار الجزائري لتحقيق استقرار نقدي حقيقي.
- 4-ضرورة الحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية، وذلك بالإدارة الرشيدة لاحتياطات الصرف.

• رابعا: آفاق الدراسة:

- لا تخلوا أي دراسة عن غيرها من الصعوبات ونقص المراجع وتضارب الإحصائيات وعدم دقتها، ولكن الأکید أنه يتم فتح النقاش لدراسة مواضيع أخرى كالتالي:
- أثر تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر.
 - أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على تحرير التجارة الدولية دراسة قياسية .
 - أثر سعر الصرف على تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

• اولاً: الكتب

- 1) حلول موسى بوخاري، سياسة سعر الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، 2010م، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2010.
- 2) سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 3) حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار زهراء الشرف، القاهرة، مصر، 1998.
- 4) عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، ط23، الكويت، 2003.
- 5) عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، ط1، دار بلقيم، الدار البيضاء، الجزائر، 2011.
- 6) أكبر عمر محي الدين الجباري، التمويل الدولي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
- 7) دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1992.
- 8) السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي والنظرية والسياسات، ط1، دار الفكر ناشرون وموزعون، القاهرة، مصر، 2011.
- 9) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 10) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، 2009.
- 11) محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، ط2، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009-2010.

- 12) ماهر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، 2013.
- 13) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
- 14) إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 15) نزار عبد المجيد البراري، لحسن عبد الله باشيرة، "إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.
- 16) خضير كاضم حمود، "إدارة الجودة في المنظمات المتميزة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 17) خضر مصباح الطيطي، "إدارة وصناعة الجودة"، دار الحامد، عمان، الأردن ط1، 2011.
- 18) محمد عبد العال النعيمي، راتب جليل صويص، غالب جليل صويص، "إدارة الجودة المعاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.
- 19) هناء محمود القيسي، "فلسفة إدارة الجودة"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2011.
- 20) نجم عبود نجم، "إدارة الجودة الشاملة في عصر الانترنت"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.
- 21) يحيي سعيد علي عيد، "التسويق والتصدير"، مطابع سجل العرب، القاهرة، الطبعة الثانية، 2000.
- ثانيا: الرسائل العلمية والاطروحات
- 1) السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.

- 2) بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية - حالة الجزائر، جامعة أبي بكر قايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- 3) دوغة الحسين، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائري خلال الفترة (1970-2015)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016-2017.
- 4) المراهي البشير، تحديد محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994-2010)، جامعة وهران 2، وهران، 2015-2016.
- 5) بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الأورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، الجزائر 2013-2014.
- 6) حجييرة بدر الدين وآخرون، دراسة سعر الصرف، جامعة باتنة 01، باتنة.
- 7) ناصر الدين قربي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، 2013-2014.
- 8) حملاوي ابتسام، تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي.
- 9) مصطفى بن ساحة، "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير في التجارة الدولي، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010-2011.
- 10) عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1999-2014، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 02 نوفمبر 2016.
- 11) بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، جامعة وهران، 2012-2013.

- 12) تمار أمين، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري - حالة الجزائر- للفترة 1986-2015، جامعة لونيبي علي، البليدة 2، الجزائر، 2017-2018.
- 13) آمال بن ناصر، حساسية سعر الصرف اتجاه أسعار الواردات، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016-2017.
- 14) بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.
- 15) دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 16) دوغة الحسين، أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، دراسة تحليلية قياسية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 2016-2017.

● ثالثا : المقالات العلمية:

- 1) جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، " تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، ابريل 2012.
- 2) المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية نحو منهج هيكلية للإصلاح الاقتصادي، مكتبة الكويت الوطنية، 2013.

● رابعا : المجالات العلمية و الدوريات والجرائد الرسمية:

- 1) الجيلالي عبد الرحمان علي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مرحلة التنظيم والعمل، جامعة مصطفى، اسطنبول، الجزائر، المجلد 4، العدد 3، سبتمبر 2015.
- 2) منصف مسار، إشكالية سعر الصرف في الجزائر، التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد 4، عدد 1.

- (3) صالح باية، أ د عبد الرزاق خليل، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي على ميزان المدفوعات، دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 15، العدد 2 جوان 2018، ص 68.
- (4) كريم حمو دفرج، وعبد القادر نايف، خيارات ممكنة في إدارة سعر الصرف العملة العراقية في ظل ظروف الاقتصاد الحالية، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 10، العدد 31، فصل 2، 2015.
- (5) إيمان أحمد أحمد عوض، حنان خضاري مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسط حجم الصادرات -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول، يناير 2021، مصر.
- (6) بن جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، عين تموشنت، الجزائر، العدد 3، 2018.
- (7) بن جدو عائشة، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي، عين تموشنت، الجزائر، العدد 3، 2018.
- (8) زيدي بلقاسم، "تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 27-28 نوفمبر 2007.
- (9) رشيد مناصرية، "أهمية الكفاءات البشرية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة"، مجلة الباحث العدد 11، جامعة ورقلة، الجزائر 2012.

- 10) كمال عياشي، "دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد السادس ديسمبر 2009.
- 11) بن عبد العزيز سمير وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، العدد 03، المجلد 04، 2018.
- 12) رملي محمد وآخرون، أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، جامعة اللسانية وهران، الجزائر، العدد 03، 2017.
- 13) فتيحة مختاري، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، العدد 01، المجلد 02، 2018.
- 14) عبد الحميد موعين، سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الواحات للدراسات والبحوث، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد 08، العدد 1، 2015.
- 15) سي محمد كمال، عدم ممساعة سعر الصرف في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حجمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10، جوان 2016.
- 16) دلال بن سمينة، تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 33.
- 17) ارانيا الشيخ طه، التضخم أسبابه، آثاره وسبل معالجته، مجلة صندوق النقد العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، 2021.
- 3) دردوري لحسن والدكتور لقيصلي لخضر، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة وبسكرة، الجزائر، العدد 1، مارس 2017.

4) هدايجي عبد الجليل، بن سعيد محمد، تطور نظام صرف الدينار الجزائري، جامعة ادراو سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 03، سبتمبر 2015.

● خامسا: التظاهرات العلمية (المؤتمرات والملتقيات و الندوات والايام الدراسية):

1) متاوي محمد، "دور نظام الجودة الشاملة في تحسين القيمة المدركة للعميل بقطاع الخدمات"، الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في المنظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر 2011، جامعة شلف، الجزائر.

2) حجاج عبد الرؤوف، "نموذج الجائزة الأوروبية للجودة"، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة جامعة سعيدة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2010.

3) بومدين يوسف، "دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء الحالي للمؤسسة"، الملتقى الوطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة يومي 13-14 ديسمبر 2010.

4) زيدي بلقاسم، "تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 27-28 نوفمبر 2007.

5) وعيل ميلود، "أهمية الجودة الشاملة ومواصفات الايزو في تنافسية المؤسسة"، الملتقى

6) الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، يومي 8-9 نوفمبر 2010 جامعة شلف، الجزائر.

● خامسا : البحوث والدراسات:

1) ابن مليانة البار، بحث حول سوق الصرف، 25 ديسمبر 2021، ساعة ثلاثة وربع (15:15)، (نشر في 2010/11/14 - 23.08).

● سادسا : المحاضرات:

1) سمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 08 ماي 1945، قلعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قلعة.

● سابعا : المواقع الالكترونية:

1) موقع إلكتروني، مزايا وعيوب سعر الصرف الثابت للعملة الأجنبية <https://triangle.innovatonhub.com> 23 ديسمبر 2021,

● قائمة المراجع بالأجنبية:

- 1) WalidAdlmoula, BelkacemLaabas, **assessment of arabe export competitiveness in international markets using trad indicators**, journal of development and economic policies Arab planning institute volume 15 N02. July 2013.
- 2) Bernard Froman ,**du manuel qualité au manuel de management**, édition afnor , France, 2010.
- 3) Marc gey - bernard froman – gean ,**qualité sécurité environnement** ,bernardfroman-éditionafnor,France,2012.
- 4) Secrétariat central de l'ISO, "**Principes de mangement de la qualité** ", suisse, 2012,P12 .

ملخص الدراسة:

لقد هدفت الدراسة إلى تقدير أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث تم التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها والنظريات المفسره له، وكذا تطبيق سياسة تخفيض العملة وفق منهج المرونات وإيراز أثر سعر الصرف على الصادرات وقدرتها التنافسية، وعلى هذا الأساس تم استخدام برنامج , eviese 09 عن طريق منهجية (ARDL) حيث تم التوصل الى النتيجة الرئيسية و التي مفادها عدم قابلية نظرية المرونات لربنسون التي تتضمن تخفيض سعر صرف من أجل الزيادة في إرتفاع الصادرات خارج المحروقات لا في المدى القصير او الطويل .

ولقد لخصت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال تحت مفهوم التبعية النفطية، مما يجعله رهينة لتقلبات الأسعار العالمية للنفط.

الكلمات المفتاحية:

سعر الصرف، سياسة التخفيض، منهج المرونات، ARDL.

Study summary:

The study aimed to estimate the impact of exchange rate fluctuations on Algerian exports outside hydrocarbons, as the basic concepts related to the exchange rate, its systems and theories explaining it were identified, as well as the application of the currency devaluation policy according to the flexibility approach and highlighting the impact of the exchange rate on exports and their competitiveness, and on this basis were Using the program, eviese 09, through the ARDL methodology, where the main result was reached, which is that the theory of Robinson's elasticities, which includes depreciation of the exchange rate in order to increase the rise in non-hydrocarbon exports, is not in the short or long term.

key words:

Algerian exchange rate, non-hydrocarbon exports, reduction policy, flexibilities approach, ARDL methodology.